تعميق فكرة العمل الحر لدى الشباب وعلاقته بالبطالة
دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة قنا

د. محمد علي سلامة (*)

مقدمة الدراسة:

مشكلة البطالة من المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، ولكن تتفاقم المشكلة في الدول النامية مع اختلاف نوعية البطالة بين المجتمعين، وتبين الشواهد أن قضية البطالة في مصر ما هي إلا إرث للتوجهات الاقتصادية والسياسية خلال العقود الثلاثة الماضية؛ حيث يعاني الشباب في الفئة العمرية (15- 27) عامًا من البطالة، خاصةً وسط الباحثين عن عمل لأول مرة، وتتجلى مشكلة البطالة في إبراز الرابطة بين العمالة والنظم المتبعة في التعليم في مصر.

ونتجت مشكلة البطالة مع تخلي الدولة تدريجيًا عن سياسة تعيين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة في المصالح الحكومية وشركات القطاع العام، وبدأت سياسة بيع هذه الشركات تحت عنوان "الخصخصة"، أي نقلها إلى أصحاب رأس المال، وصاحب رأس المال عادة وفي إطار الاقتصاد الحر يسعى لتقليل النفقات بتوفير القوى العاملة التي تحصل على الأجور، ومن هنا يبدأ شبح البطالة يخيم على الشباب.

ومع انتشار البطالة وارتفاع معدلاتها شهد المجتمع المصري الكثير من أنماط الهروب من الواقع المجتمعي، التي تبدأ بالأساليب المشروعة؛ كالهجرة المؤقتة أو الدائمة؛ سعيًا لإيجاد فرصة عمل في الخارج، أو ابتداع فرص عمل

(*) **د. محمد علي سلامة:** أستاذ علم الاجتماع المساعد- كلية الآداب- جامعة سوهاج.

(ISSN : 2536 - 9555)

في الداخل؛ كانتشار السمسرة والوكالة والوساطة، التي أصبحت أهم الأعمال الحرة السائدة في مجتمعنا اليوم، وصولاً إلى الأساليب غير المشروعة؛ كالهروب من المجتمع وظروفه، بالتعاطي والإدمان أو الهروب في متاهات التطرف والعنف[1].

ولهذا يرى الاقتصاديون أن البطالة قد يكون لها تأثير أعمق على الرجال؛ لأن مكانتهم وهويتهم ترتبط بدور المنتصر، والافتقار إلى العمل المأجور من الممكن أن يتسبب في الشعور بعدم الأمان المادي، وكذلك عدم الشعور بالأمان فيما يتعلق بقدرته على الاحتفاظ بمكانته كرأس للعائلة، وذلك لكون العمل المأجور أحد أهم الجوانب الاجتماعية في حياة الرجل، ومن ثم فإن شعور الرجل بالخطر في هذا الجانب قد يكون أحد العوامل المسببة للعنف والتطرف.

إن مشكلة انتشار البطالة بين أكثر من نصف القوة القادرة على العمل في المجتمع المصري تعني ببساطة ودون الدخول في تفاصيل أن نصف – إن لم يكن أكثر– الشباب المصري لا تشبع لديه الحاجة الأساسية للشعور بالاستقرار والأمان وتحقيق الذات من خلال الحصول على فرصة عمل، وممارسة هذا العمل بالفعل.

ومن هنا فإن عملية الإحباط النفسي والاجتماعي التي يصاب بها القادرون على العمل، والذين لا يستطيعون الحصول على فرصة عمل يشبعون من خلالها حاجاتهم، حتى وإن كانت الأساسية فقط (مأكل– مشرب– مأوى– ملبس)، إنما تدفعهم إلى سلوك العديد من السبل غير السوية وغير المشروعة في كثير من الأحيان.

---

[1] شادية علي قناوي: سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة: دار قباء، 2000م، ص ص 314– 318.

وتتعاظم هذه المشكلة في ظل الزيادة السكانية، ونظرًا لسوء توزيع السكان على أرض مصر، وتزايد معدلات الهجرة الداخلية للحضر، وترك الريف، كل هذا خلق أزمة سكانية، ونتيجةً للزيادة السكانية المرتفعة، وقلة الأراضي الصالحة للبناء في مصر، ونتيجة لسوء توزيع السكان أدى ذلك إلى زحف البناء على الرقعة الزراعية؛ مما يؤثر بالتالي على الإنتاج الزراعي[2].

ومن خلال هذا، فقد حرصت الدولة على تبني فكرة إنشاء مشروعات صغيرة للشباب، يمكنهم من خلالها تحقيق أهدافها الصغيرة في الوقت الحالي أملاً في أن يصلوا بها إلى أهدافهم الكبيرة مستقبلاً، ومثل هذه المشروعات الصغيرة يتبنى فكرة تمويلها الصندوق الاجتماعي في كل محافظة.

ومما لا شك فيه أن التركيز على العمل الحر في التجارة والصناعة والزراعة له مردودة الإيجابي، وأهميته تكمن في خلق فرص عمل جديدة للشباب بعيدًا عن الوظائف الحكومية، التي أصبحت في أيامنا هذه بعيدة المنال[3].

لذلك فإن العمل الحر هو العماد الرئيسي لاقتصاديات الدولة، وهو الأداة الفعالة للاستثمار، ونظرًا لما له من الآثار الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية، يجب على الدولة تهيئة الأجواء لإنجاح ثقافة العمل الحر، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم، وتبني الفكرة الهادفة للمبدعين والمبادرين، وتشجيع برامج الغرف التجارية والجهات المختلفة لتأهيل صغار المستثمرين وتدريبهم، وتوفير المعلومات والخدمات الإرشادية المختلفة.

---

[2] مصطفى حلمي: التضخم السكاني ومشكلات المجتمع، طنطا: دار مكتبة الإسراء، 2001م، ص 55.

[3] محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، طرابلس: معهد الإنماء، 1980م، ص 109.

(ISSN : 2536 - 9555)

وتعد محافظة قنا محافظة طولية الشكل، وهي إحدى محافظات إقليم جنوب الصعيد، تقع بين دائرتي عرض 12 25 ، 13 26 شمالاً، وبين خطي طول 58 31، 52 32 شرقًا. يحدها من الشمال محافظة سوهاج، ومن الجنوب محافظة أسوان، ومن الشرق محافظة البحر الأحمر، ومن الغرب محافظة الوادي الجديد، وتبلغ مساحتها الإجمالية 10266كم^2 ، بينما مساحتها المأهولة بلغت 1836كم^2 أي بنسبة 17.8%. وتتشكل إداريًا من 11 مركز.

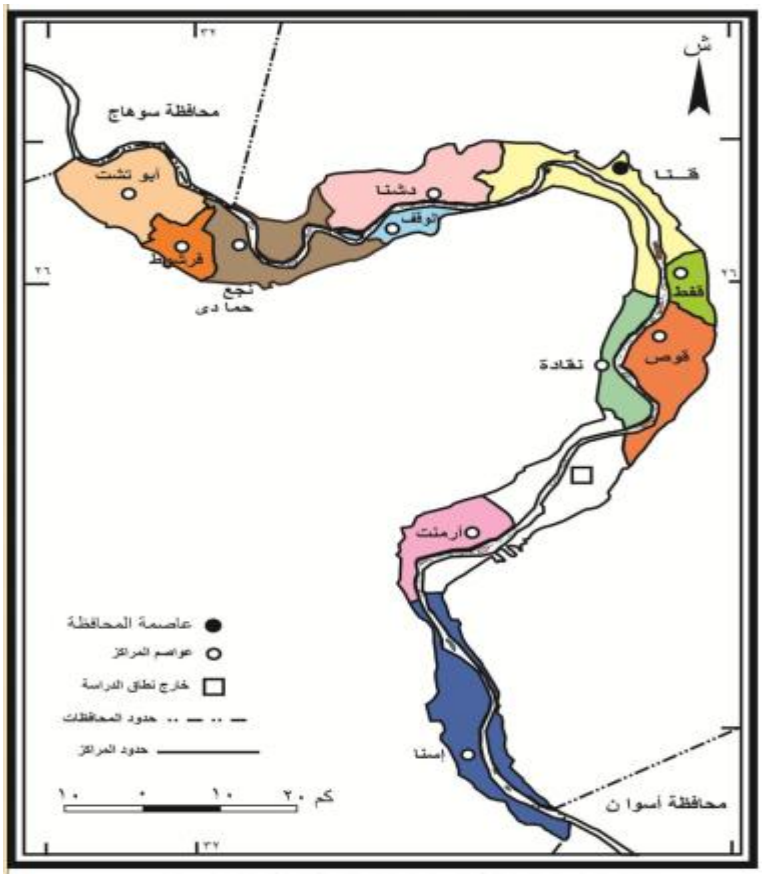

خريطة محافظة قنا (*)

(*) مركز نظم المعلومات الجغرافية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

أولاً- مشكلة الدراسة:

تشترك مصر مع كثير من الدول النامية في ضرورة إيجاد وظائف للأعداد المتزايدة من الأفراد الذين يدخلون سوق العمل في المناطق الحضرية كل عام؛ حيث إن الزيادة الكبيرة للسكان تؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة في حجم الأيدي العاملة، التي تبحث عن عمل لأول مرة، مما يزيد من تعقيد مشكلة التوظيف وحجمها. وهناك عدة أسباب يتضح من خلالها أهمية العمل الحر، وجعله أحد الحلول المهمة لمشكلة البطالة، ومحاولة إيجاد فرص عمل للشباب، ومن أهم هذه الأسباب:

1. الزيادة السكانية:

إن تقييم الظاهرة السكانية في مصر يفصح عن عدة سمات يتخذها المتغير السكاني في المجتمع، اصطلحت السياسات السكانية القومية على تسميتها بأبعاد المشكلة السكانية في مصر، ولعل أهمها هو النمو السكاني المتزايد، فقد كان تعداد مصر في أول القرن العشرين حوالي 11 مليون نسمة، وقد تضاعف هذا العدد حتى وصل إلى 90 مليون نسمة في أوائل القرن الحادي والعشرين. ولما كانت مشاكل النمو السكاني السريع ومخاطره من المشكلات المعقدة، فإن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد من المشكلات السكانية، بل له أبعاد أخرى أكثر خطورة، فبجانب النمو السكاني السريع، الذي يفوق معدلات قدرة المجتمع وإمكاناته على تنمية ثروته، فإن هناك بعدًا مهمًا آخر، وهو الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان على مساحة البلاد؛ مما يؤثر في الاستخدام الرشيد لإمكانات الإنماء القومي،

(ISSN : 2536 - 9555)

ويزيد من وطأة الإحساس بتبعات النمو السريع في الأعداد السكانية، وهذا بالتالي يؤدي إلى زيادة الإحساس بعمق المشكلة[4].

وتلعب الزيادة السكانية دورًا كبيرًا في تدفق الأعداد الكبيرة لسوق العمل؛ مما يؤدي إلى ضغوط واضحة في ارتفاع مستوى البطالة، وأدى ذلك إلى الاتجاه نحو العمل الحر، مما أعطاه أهميةً كبيرةً.

2. **محدودية فرص العمل**:

وتعد محدودية فرص العمل معوقًا من معوقات التنمية والقيود التي تواجه قدرة الاقتصاد القومي في توفير فرص العمل، وإمكان التوسع في القطاع الحكومي والعام، واستيعاب المزيد من العمالة[5].

ومن هنا يتضح أن أحد الحلول لمشكلة البطالة ومحاولة إيجاد فرص عمل للشباب هو الاتجاه نحو العمل الحر، وحيث إن الشباب هم أكثر فئات المجتمع المصري معاناةً بمشكلة البطالة، وهم أكثر الفئات العمرية قدرة على العطاء والعمل والإنتاج، وبذلك فقد تحددت مشكلة الدراسة في " تعميق فكرة العمل الحر لدى الشباب وعلاقته بالبطالة – دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة قنا".

ثانياً- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أن قيام وتحقيق عملية الإنتاج الاقتصادي (السلعي والخدمي)، لا تتم إلا بالعمل أي بممارسة النشاط الذهني والعضلي للقوى

---

(4) فايز محمد العيسوي: بعض جوانب نمو السكان في مصر في النصف الثاني من القرن 20، المجلة الجغرافية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الحادي والعشرين، القاهرة، 1982م، ص 38.

(5) محمد شفيق: التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1993م، ص ص 347– 350.

البشرية القادرة على العمل في المجتمع، وذلك في ظل ظروف مجتمعية إنسانية من شأنها أن تعمل على إشباع حاجات أفراد المجتمع الإنسانية.

وترجع أهمية هذه المشكلة إلى كون العمل عملية اجتماعية يتفاعل فيها الفرد مع البيئة المحيطة من أجل الشعور بتحقيق الذات، بالإضافة إلى أنه مصدر رئيسي لتوفير الوسيلة الأساسية لإشباع الحاجات الأساسية والإنسانية ألا وهي الدخل الفردي.

وبناءً عليه يمكن القول إن انتشار البطالة يعد معوقًا أساسيًا لتحقيق النمو الاقتصادي، بل ولإتمام العملية الإنتاجية على وجه العموم.

وترجع أهمية الدراسة أيضًا إلى أن الشباب أكثر احتياجًا إلى تحقيق الذات، والشعور بالأهمية والأمن والاستقرار، وخاصةً ماديًا، وذلك من خلال الحصول على فرصة عمل، ومع أن الشباب هم أكثر فئات المجتمع بحثًا عن فرص عمل، ومع استمرار جهود الدولة في محاولة إيجاد فرص عمل للشباب، إلا إنها لم توظف إلا القليل منهم، ولم تفِ بالحد المطلوب من إمكانية إيجاد فرص للتوظيف للشباب، فمشكلة البطالة في المجتمع المصري لا نستطيع إنكارها، وتتزايد حدة هذه المشكلة مع تخرج آلاف الخريجين من الشباب الجامعي كل عام، لذا فإن محاولة إيجاد فرصة عمل هي أهم شاغل للشباب خاصةً وأن الحصول على عمل حكومي أصبح أمرًا صعب المنال(ملحق 1، 2)(*).

وترجع أهمية هذه الدراسة أيضًا إلى أن العمل الحر يعد فرصة مهمة أمام الشباب لحل مشكلة البطالة، فليس هناك أمام الشباب إلا الاتجاه نحو العمل الحر؛ لأنه يساعد في الحد من ظاهرة البطالة، ولأنه أيضًا يعمل على خلق فرص عمل جديدة للشباب بعيدًا عن الوظائف الحكومية، ولأنها أداة لاستثمار إبداعات الشباب وطاقاتهم.

(*) انظر، الملحق (1، 2)، ص 85، 86.

(ISSN : 2536 - 9555)

لذا كانت أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة معرفة اتجاه الشباب نحو العمل الحر، وعلاقته بالبطالة مع الأخذ في الاعتبار صعوبة الحصول على فرصة عمل حكومي.

ثالثاً- أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف هذه الدراسة في:

1. معرفة اتجاه الشباب نحو العمل الحر.
2. معرفة الفروق في الاتجاهات نحو العمل الحر بين العاطلين والعاملين.
3. التعرف على مدى الفروق بين الشباب في اتجاهاتهم نحو العمل الحر تبعًا للسن، والجنس، والديانة، ومحل الإقامة، والمؤهل الدراسي، والعمل.

رابعاً: فروض الدراسة:

- الفرض الأول: "هناك فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات السن".
- الفرض الثاني: "هناك فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات الجنس".
- الفرض الثالث: "هناك فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات الديانة".
- الفرض الرابع: "هناك فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لمحل الإقامة".
- الفرض الخامس: "هناك فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا للمؤهل الدراسي".
- الفرض السادس: "هناك فروق دالة إحصائيًا في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات العمل".

خامساً- مناهج الدراسة وأدواتها:

المنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، ويرجع ذلك إلى أن المسح الاجتماعي يهتم بوصف الوضع الراهن، وتصويره لوحدة اجتماعية محددة في الظروف الحالية، وذلك من خلال جمع البيانات وترتيبها وتوثيقها، بما يفيد في أهداف المنهج، وترجع أهمية المسح بالعينة إلى توفير الجهد والإمكانات والوقت، طالما كانت نتائجه تماثل إلى حد كبير نتائج المسوح الشاملة، التي تُجرى على جميع أفراد المجتمع موضوع المسح.

أدوات الدراسة:

استخدم الباحث لجمع بيانات هذه الدراسة الأدوات الآتية:

1. استخدام مقياس اتجاهات الشباب نحو العمل الحر.
2. استخدام المقابلة واستمارة الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات اللازمة.
3. استخدام المعاملات الإحصائية مثل المتوسطات الحسابية، ومعاملات الارتباط والانحرافات المعيارية، وقيم (ت) بواسطة اختبار T-test، وقيم (F) لفروق المجموعات بواسطة Anova One Way.

سادساً- مفاهيم الدراسة:

من أهم مفاهيم هذه الدراسة:

1. الاتجاهات: يُعد مفهوم الاتجاه في علم الاجتماع الحديث ثمرةً لعلم النفس الاجتماعي الأمريكي في القرن العشرين، والاتجاه مفهوم عام يتضمن التوجه المعرفي والوجداني والسلوكي للفرد تجاه شيء معين، أو طائفة من الأشياء في البيئة الطبيعية والاجتماعية[6]. ويُعرف علماء النفس الاتجاه على أنه استعداد وجداني مكتسب ثابت نسبيًا، ويحدد شعور الفرد وسلوكه إزاء الموضوعات،

[6] ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار، الكويت: مكتبة الفلاح، 1994م، ص 62.

(ISSN : 2536 - 9555)

من حيث تفضيلها أو رفضها، وقد يكون هذا الموضوع قرارًا أو فكرةً أو مبدأً أو نظامًا اجتماعيًا أو قيمةً[7]. وقد عرف "ألبورت" الاتجاه بأنه محاولة من الاستعداد والتأهب العصبي النفسي تنظم من خلاله خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي وديناميي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة[8].

2. الشباب: هو كل من بلغ من العمر الثامنة عشرة، ووقف عند سن الثلاثين[9].
3. العمل الحر: هو الطاقة والجهد الحركي، الذي يبذله الإنسان نحو العمل الحر، وهو إعداد من أجل تحصيل إنتاج حاجة معينة دون التقيد بأشخاص أو جهات معينة[10]. وهو عمل اختياري تتحدد المسئولية في صاحبه، ويهدف إلى تحقيق الربح وتعظيمه، وقد يقتصر على مجال واحد أو عدة مجالات، وقد يتخذ شكلاً فرديًا أو جماعيًا، وهو دائمًا عمل تنافسي، يتأثر – أساسًا – بعوامل السوق، والإمكانات المتاحة[11] .
4. البطالة: هي الحالة التي يجتهد فيها الأفراد القادرون والراغبون في العمل، ويجدون في السعي نحو البحث عن فرص العمل، ولكنهم لا يستطيعون التوصل إلى هذه الفرص[12].

---

(7) سهير كامل أحمد: الاتجاهات والميول النفسية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م، ص 171.

(8) عبد الفتاح محمد دويدار: علم النفس الاجتماعي (أصوله ومبادئه)، دار المعارف، 1998م، ص 151.

(9) سمير نعيم أحمد: الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، القاهرة: المعادي، مركز المحروسة، 1999م، ص 150.

(10) كاظم جواد شبر: 12/10/2015 www.google.com

(11) Organization For Economic Cooperation and Development, 2007.

(12) علي عبد الرازق جبلي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989م، ص397.

سابعاً- مجالات الدراسة:

تتمثل مجالات هذه الدراسة في:

1. المجال الجغرافي: تحدد المجال الجغرافي في قرية الجبلاو مركز ومدينة قنا.
2. المجال البشري: تحدد المجال البشري في شباب قرية الجبلاو مركز ومدينة قنا.
3. المجال الزمني: تحدد المجال الزمني في مدة إجراء الدراسة، وذلك خلال شهري مارس وأبريل 2016م، وهذه المدة خاصة بالدراسة الميدانية.

وتشتمل هذه الدراسة على عدة محاور، أهمها:

- المحور الأول: التصور النظري، ويشمل:

المشروعات الصغيرة والبطالة.

- المحور الثاني: العمل الحر– تحليل سوسيولوجي، ويشمل:

مفهوم العمل الحر، وعناصر ثقافة العمل الحر، اختيار العمل الحر، قواعد العمل الحر، أهداف العمل الحر، أسباب اللجوء إلى العمل الحر، مميزات العمل الحر وعيوبه، معوقات العمل الحر، التنمية الاقتصادية والعمل الحر، التعليم والتدريب والعمل الحر، نظرة مستقبلية حول مستقبل العمل الحر، الطبيعة القانونية للعمل الفردي، الشباب وثقافة العمل الحر.

- المحور الثالث: الدراسة الميدانية.
- المحور الرابع: استنتاجات الدراسة.
- وأخيرًا خاتمة الدراسة، والتي شملت ملخص النتائج، وتوصيات الدراسة، ثم قائمة المصادر والمراجع المستخدمة في الدراسة.

(ISSN : 2536 - 9555)

المحور الأول
التصور النظري

يتناول الباحث في هذا المحور أهم المتغيرات التي تهتم بها هذه الدراسة، وهي: المشروعات الصغيرة والبطالة.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية؛ حيث تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلاً عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيًا لبدء النشاط فيها، كذلك تتميز هذه المشروعات بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما أنها تعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات، كذلك انخفاض نسبة المخاطرة فيه، كذلك تساهم هذه المشروعات في تحسين الإنتاجية، وتوليد وزيادة الدخل. وقد ظلت المشروعات الصغيرة في مصر تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها؛ نظرًا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل، وبصدور القانون رقم 141 لسنة 2004م، والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات، وبناءً عليه يتم تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتمادًا على عدة معايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط بين المعيارين معًا. ونستعرض فيما يلي المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط الآتية:

أولاً– دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

ثانيًا– المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا– تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية، هي المساهمة في التشغيل والإنتاج وحصتها في العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد حيث يبلغ عدد لمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (متضمنة المشروعات الصغيرة متناهية الصغر) أكثر من 2,5 مليون مشروع تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتسهم في 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي، وتستوعب حوالي 75% من فرص العمل، ويدخل سنويًا 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تسهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي والمنشآت المتوسطة 46% والمشروعات الكبيرة 41% (ملحق 3، 4) (*)، ونعرض فيما يلي أهم خصائص وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- انخفاض حجم رأس المال اللازم لخلق فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يجعلها قادرة على توفير فرص العمل، ووفقًا لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية تنخفض تكلفة فرصة العمل داخل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين 15% إلى 20%.
- مالك المشروع هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
- تعتمد بدرجة عالية على مواردها الذاتية أو مصادر خاصة غير رسمية في تمويل النشاط سواء في مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل.

(*) انظر، الملحق (3، 4)، ص 87، 88.

(ISSN : 2536 - 9555)

- انخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يربطها بأنماط ملكية أكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص.
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية مما يسهم في خفض التكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/ العمل.
- تنويع الهيكل الصناعي والتكامل مع المشروعات الكبيرة حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلاً عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة – الصناعات المغذية – ويعد التشابك القطاعي بين فروع الإنتاج وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أحد معايير التقدم الاقتصادي.
- قدرتها على علاج العديد من الاختلالات الاقتصادية، وأهمها:
  - الاختلال بين الادخار والاستثمار لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
  - الاختلاف في ميزان المدفوعات من خلال التصدير والإحلال محل الواردات.
- قدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نظرًا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ورفع مستوى معيشة السكان.
- المساهمة في زيادة الدخل القومي فهي تساعد على ذلك خلال فترة قصيرة نسبيًا نظرًا لأن إنشاء هذه المشروعات يتم خلال فترة أقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وبالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.

ثانياً- المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر العديد من المشكلات التي تحد من القدرة على تنميتها وتطويرها ومنها المشاكل المتعلقة ببيئة الاستثمار والسوق والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للقائمين على هذه المشروعات، وأخيرًا مشكلة الحصول على التمويل الملائم في الوقت المناسب، ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات، وهي ما سنتعرض له فيما يلي:

- تتحمل البنوك تكلفة مرتفعة عند تقديم القروض نظرًا لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف بالإضافة إلى أن هذه المشروعات تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك.
- ارتفاع درجة مخاطر التمويل نظرًا لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح الائتمان وطبيعة تكوين هذه المشروعات والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد، أو عائلة واحدة وضعف المراكز المالية.
- افتقار أغلب القائمين على هذه المشروعات خبرة التعامل مع الوحدات المصرفية.
- ارتفاع تكلفة التمويل (سعر الإقراض) على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- افتقار أغلب القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرة والقدرات التنظيمية والإدارية والفنية والتسويقية.
- ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة مما يؤدي إلى انخفاض الجدارة الائتمانية لها.
- عدم ملاءمة آجال القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع العمليات البنكية، حيث تحتاج في الغالب إلى قروض طويلة ومتوسطة

(ISSN : 2536 - 9555)

الآجل لأغراض الإنشاء، بينما تفضل البنوك التجارية منح القروض قصيرة الآجل.

- افتقار هذه المشروعات إلى السجلات المالية المنتظمة والمستندات المطلوبة للتعامل مع الجهاز المصرفي.
- الافتقار إلى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية.
- صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرًا لارتفاع تكلفة هذه العمليات وعدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف.
- يلزم قانون الضرائب الجديد كافة الوحدات الاقتصادية بمعايير المحاسبة المصرية كأساس للمحاسبة كما يلزم بأن تلجأ هذه الوحدات إلى مكتب للمحاسبة، وهو ما يعد عبئًا على المشروعات الصغيرة من حيث التكلفة.
- عدم وجود عدالة ضريبية لأصحاب المشروعات غير الممولة مشروعاتهم من الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- عدم توافر شبكة من تجار الجملة أو الشركات الكبرى لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والاعتماد على التعامل المباشر بين المشروعات والمستهلك النمائي.

وقد أدت المعوقات السابقة إلى انخفاض النسبة التي تحصل عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك؛ حيث تشير بعض التقديرات إلى أن من 6– 8% فقط من القروض تمنح للمشروعات الصغيرة والمتوسط؛ حيث لا تزال هذه المشروعات تعتمد على الأشكال التقليدية للإقراض.

ثالثاً- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل من أهم العوامل الحاكمة والمؤثرة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو وينطبق هذا على

الدول النامية والمتقدمة، وتحصل هذه المشروعات على احتياجاتها التمويلية من عدة مصادر أهمها:

- التمويل الذاتي اعتمادًا على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، مما يحد من التمويل الذاتي المتاح، ويلجأ بعض أصحاب هذه المشروعات إلى مصادر الائتمان غير الرسمية التي تتصف بارتفاع أسعار الفائدة.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي أنشئ عام 1991م لتمويل كافة المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية والتجارية والحرفيين، ويقدم قروضًا ميسرة بأسعار عائد 7- 15% حسب حجم القرض، ويتم منح الائتمان مباشرة أو من خلال البنوك والوزارات والمحافظين والجمعيات الأهلية ... إلخ.
- المنظمات غير الحكومية، ويبلغ عددها أكثر من 15 ألف منظمة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وتعاني هذه المنظمات من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية لهذه المشروعات، نظرًا لضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية، ومن هذه المنظمات جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، جمعية تنمية المشروعات الصغيرة، برنامج مصر للوكالة الكندية للتنمية الدولية، الوكالة الألمانية ... إلخ.
- بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدأت في أكتوبر 2007م، والتي سوف تسهم في دمج قطاع كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منظومة الاقتصاد الرسمي عن طريق القيد فيها وذلك وفقًا لإجراءات ميسرة تتناسب مع أوضاعها مما يزيد من كفاءة الإدارة المالية والتنظيمية لهذه الشركات بسبب الالتزامات التي تتحملها لقيدها في البورصة، ويتيح القيد في

(ISSN : 2536 - 9555)

البورصة مزايا للشركات الصغيرة والمتوسطة من بينها الحصول على التمويل اللازم وإتاحة الفرصة للاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات أو زيادة رأس المال، وقد أعلن مركز تحديث الصناعة عن طرح برنامج لتفعيل بورصة النيل في إطارين أحدهما المساهمة في مشروع قيد هذه الشركات، والآخر الدخول في مشاركة مباشرة مع المساهمة بقيمة التمويل.

- شركات التأجير التمويلي تعد أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على رأس مال متوسط الأجل وفيها يقوم المقرض (بنك أو مؤسسات تمويلية غير مصرفية) بشراء المعدات ثم يؤجرها إلى المقترضين وذلك من خلال عقود تأجير تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقترض بملكية الأصل، وفي نهاية مدة التأجير (3– 5 سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد، وقد بلغ إجمالي القيمة التراكمية لعقود التأجير التمويلي في مصر نحو 25,7 مليار جنيه منذ صدور القانون الخاص بهذا النشاط في عام 1995م وحتى نهاية عام 2008م.
- رأس المال المخاطر يعتبر شكل من أشكال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة طويل الأجل وعادة ما يكون مصادر هذا التمويل كبار المستثمرين أو الشركات الكبيرة التي تقدم الأموال والموارد للمشروعات الصغيرة حتى تتمكن من بدء نشاطها وبموجب هذا التمويل تشارك المشروعات الكبيرة في جزء من ملكية المشروعات الصغيرة (تكون عادة نسبة 20% – 40% من ملكية رأس المال)، ولكن دون طرح أسهم في البورصة ويمتاز رأس المال المخاطر عن التمويل التقليدي الممنوح بواسطة

البنوك في أن هذا النوع من رأس المال المخاطر مستعد لتقبل درجة عالية من المخاطر ولا يتطلب ضمانات من المقترضين[13].

- صناديق الاستثمار المباشر حيث تم إنشاء أول صندوق للاستثمار المباشر بين مركز تحديث الصناعة وشركة سي آي كابيتال برأسمال 250 مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وسيقوم الصندوق بالإضافة إلى تقديم التمويل لهذه المشروعات بتقديم المشورة المالية والفنية والإدارية والتسويقية لهذه المشروعات، كما يستعد عدد من البنوك لإنشاء صناديق خاصة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المانحين الدوليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهم الذين يعملون على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات التمويلية وغير التمويلية ومن أهم الذين أسهموا في مجال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكالة التنمية الكندية، الاتحاد الأوربي، التعاون الألماني الفني، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، البنك الياباني للتعاون الدولي، بنك التنمية الألماني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- الجهاز المصرفي من المتوقع تزايد دور البنوك في تقديم التمويل والخدمات المساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسباب الآتية:

- توافر البنية الأساسية اللازمة لتقديم تلك الخدمات على نطاق واسع، إذ يبلغ عدد البنوك العاملة في مصر 39 بنكًا، يتبعها نحو 3320 فرعًا موزعةً على كافة أنحاء الجمهورية.

([13]) موقع البورصة المصرية
http://www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx11/3/2014

(ISSN : 2536 - 9555)

- النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات.
- يتوافر لدى البنوك الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بكافة أعمال منح التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتقويمها.
- تمتلك البنوك شبكة اتصالات وعلاقات بمؤسسات التمويل المحلية والدولية مما يتيح لها توفير خطوط تمويل بشروط تلائم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توافر رصيد ضخم من الموارد المالية الذي يتيح تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تنوع آجال القروض المتاحة (قصيرة – متوسطة – طويلة الأجل).

ويتمثل دور الجهاز المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في:

- تقديم التمويل اللازم بشروط وآجال استحقاق ملائمة لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وللقيام بعمليات التوسع والإحلال والتحديث وتمويل رأس المال المستثمر، ولأغراض التصدير ومتابعة الائتمان الممنوح بغرض تقويمه والتغلب على الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات.
- توفير التمويل للمؤسسات المالية غير البنكية والتي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تمويل وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروع البنوك لتسويق قروض الصندوق.

- إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ مثل: شركات التمويل التأجيري والاستعلام الائتماني، وضمان مخاطر الائتمان المصرفي، والتسويق وصناديق الاستثمار المباشر ... إلخ.
- تمويل إنشاء المناطق والمجمعات الصناعية والحرفية.
- توفير الخدمات التمويلية اللازمة لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المشاركة في تنفيذ برامج تحديث المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (حاليًا برنامج تحديث الصناعة المصرية).
- تخصيص البنوك لجزء من مواردها المالية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المشاركة في تأسيس شركات خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- استكشاف فرص الاستثمار الجديدة وتوجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إليها.
- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفيق أوضاعها مع البيئة.
- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية.
- إيجاد صف ثانٍ من المستثمرين ورجال الأعمال الكبار؛ حيث تساعد البنوك صغار المستثمرين على توسيع أنشطتهم وزيادة استثماراتهم.

ويؤدي زيادة دور البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع قاعدة عملائها وتنويع المخاطر وأوجه الاستثمار مما ينعكس إيجابيًا على المحافظ المالية لها.

(ISSN : 2536 - 9555)

جهود الجهات المعنية لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

نظرًا لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسط، فقد نال اهتمام كل من المؤسسات البنكية وغير البنكية وكذلك هيئات المعونة، وازداد هذا الاهتمام خاصة في الفترة الأخيرة، ويتضح ذلك مما يلي [14]:

- في إطار اهتمام الدولة بتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرر البنك المركزي المصري إعفاء البنوك التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي التي تبلغ 14%، وذلك اعتبارًا من أول يناير 2009م، وهذا القرار يسري على الشركات التي لا يقل حجم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن ميلون جنيه ولا يزيد عن 20 مليون جنيه، على ألا يقل رأسمالها المدفوع عن 250 ألف جنيه، ولا يزيد عن 5 ملايين جنيه.
- في إطار مشاركة البنوك في مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية، سارعت العديد من البنوك المصرية إلى:

- إنشاء وحدات أو إدارات لهذه المشروعات تقوم بتوفير التمويل اللازم لها، وتقديم المشورة الفنية وإجراءات التأسيس وخدمة الشركات والترويج لتغطية رؤوس أموالها وكافة الخدمات المصرفية.
- تخصيص أموال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

([14]) البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر 2008م. متاح على الموقع: http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx 4/2/2015

- كان البنك المركزي المصري في إطار التخفيف من أعباء ديون المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تستمر في الإنتاج قد أطلق مبادرة لتسوية مديونيات صغار العملاء، وذلك بإعفاء المتعثرين الذين تقل مديونياتهم في 2006/12/31م عن نصف مليون جنيه من 75% من إجمالي الدين، و70% للمتعثرين الذين تقل مديونياتهم عن مليون جنيه.
- قيام الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بتأسيس مؤسسة اقتصادية أهلية رأسمالها 10 ملايين جنيه بهدف دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع المحافظات، وستعمل هذه المؤسسة من خلال لجانها الفنية على توفير التمويل اللازم والقيام بدور الوسيط بين مؤسسات التمويل التقليدية (البنوك)، وغيرها من الجهات المانحة والأطراف المستهدفة التي تحتاج إلى تمويل ولا تعرف كيفية الوصول إليه.
- بدأت وزارة الاستثمار أواخر شهر ديسمبر 2008م في أعقاب الأزمة المالية العالمية في تفعيل برنامج متكامل يستهدف تنشيط دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في حصول المشروعات متناهية الصغر على التمويل من خلال إدخال نشاط شركات متخصصة في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر.

2- **المشروعات الصغيرة**:

المشروعات الصغيرة هي التي يعمل فيها عشرون عاملاً فأقل، وتلك التي يعمل بها خمسون فردًا فأقل، مع عدم استخدام القوة المتحركة.

وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها: أنشطة لتوليد الدخل، وهي استثمار لبعض المصادر والمهارات خاصةً للشباب بغرض تحقيق عائد مجزٍ للقائم على النشاط، وقد تكون مهارات فنية أو إدارية، وتساعد المشروعات الصغيرة والحرفية على استخدام عمالة وخلق فرص عمل جديدة، كما تؤدي دورًا مهمًا وحيويًا في

(ISSN : 2536 - 9555)

خدمة الاقتصاد القومي؛ لقدرتها على استيعاب أعداد هائلة من الأيدي العاملة، وعلى المساهمة بدور فعال في الإنتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة[15].

وتستخدم المشروعات الصغيرة ما يقرب من 66٪ من قوة العمل في مصر، كما أنه من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 75٪ ، ويمثل قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية ما يقرب من 90٪ من المنشآت المسجلة كقطاع خاص. ولهذه الأسباب فقد بدأ التفكير في تصميم برنامج لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية القائمة، والتي تعمل على الائتمان دون إجراءات معقدة وبتوقيت مناسب، وتقديم المعونة الفنية والإدارية والتسويقية.

3- **أهمية المشروعات الصغيرة**:

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة في أنها تتيح الفرص أمام الموارد البشرية المعطلة، التي تقف أمام مسيرة التنمية، ويمكن الإشارة لهذا الدور فيما يلي:

أ- هذه المشروعات يقصد بها استيعاب العمالة المعطلة، والتي تفيض عن حاجة السوق، فالمشروعات الصغيرة تساعد على خلق العديد من فرص العمل، والتخفيف من حدة البطالة، ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

ب-هذه المشروعات تعمل على تنشيط الصادرات؛ حيث تساعد على زيادة الإنتاج القومي وقلة الواردات، والسعي للتصدير، وهذا يشير إلى النمو والتقدم.

ج- تعد هذه المشروعات بمثابة مدارس تدريبية: حيث يمكن من خلالها تعلم الحرف والمهن المختلفة[16] (ملحق 5) [*].

---

(15) هشام محمد الروبي: جمعية الشباب للسكان والتنمية،
www.yapad.org.eg/work/small_buisness.htm20/8/2015

(16) جعفر محمد عيد: دور المؤسسات الأهلية في رفع مستوى العمل التطوعي، في:
http://www.ncpel.org.eg 6/5/2015

4- **الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة**:

أ- تحتاج إلى رأس مال صغير أو كبير نسبيًا.
ب- تحتاج إلى مكان ثابت لإدارة الأعمال.
ج- تستغرق معظم وقت أصحابها.
د- تحتاج غالبًا إلى قدر محسوب من المخاطرة برأس المال.
هـ- هي المصدر الرئيس لدخل صاحبها.
و- عمل مسجل بطريقة رسمية ويدفع عنه ضرائب.
ز- غالبًا لا تتأثر بالظروف الشخصية التي يتعرض لها مالكها.
ح- تحتاج إلى بعض المهارات الأساسية في إدارة الأعمال.
ط- استثمار على المدى البعيد نسبيًا.
ي- تتجه إلى استخدام الخامات المحلية.
ك- تحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة.
ل- تحتاج إلى دراسة جدوى المشروع قبل تنفيذه.

5- **مقومات المشروعات الإنتاجية الصغيرة**:

أ- المقومات البشرية: لا يمكن لأي مشروع أن يتم بمعزل عن العنصر البشري؛ فهو الذي يختار المشروع، ويديره، وينفذه، ولا بد من توافر مواصفات خاصة من مهارة وخبرة فيمن يقوم به، وما يوكل إليه من أعمال ومهام.

ب- المقومات المادية: يقصد بها المقومات التي يحتاج إليها المشروع من مواد خام لعملية الإنتاج والآلات والأدوات والمكان[17].

(*) انظر، الملحق (5)، ص 89.

(17) محمود محمد محمود وآخرون: خبرات وتجارب التنمية الريفية، الفيوم، الصفوة، 1999م، ص 11.

(ISSN : 2536 - 9555)

6- مزايا المشروعات الإنتاجية الصغيرة:

أ- خلق فرص عمل للشباب للحد من مشكلة البطالة.

ب- نشر الرفاهية وتحسين مستويات المعيشة.

ج- القدرة على جذب المدخرات واستثمارها بطريقة فعالة.

د- قدرتها على النمو السريع والمستمر.

هـ- تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية.

و- تنمية روح المشاركة والتعاون.

ز- التكنولوجيا الخاصة بها بسيطة.

ح- يجب أن يتوفر المكان الذي يقوم عليه المشروع.

ط- يجب أن يتوفر رأس المال والمواد الخام والعدد والأدوات اللازمة للمشروع[18].

7- الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(19):

- تجميع المدخرات المحلية وتحويلها إلى الاستثمار.
- توفير العديد من فرص العمل الحر.
- إيجاد مصدر للتطور التكنولوجي والتقني.
- خلق نواة لتكوين المشروعات الكبيرة أو العملاقة.
- التماشي مع اتجاهات النمو الاقتصادي.

ومن مميزات العمل الحر:

1. شعور الفرد بالحرية؛ فهو يستطيع أن ينفذ ما لديه من أفكار وآراء.

---

[18] رضا عنان: دور الخدمة الاجتماعية في تشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة في المجتمع الريفي، القاهرة، 2000م، ص 33.

[19] Organization For Economic Cooperation and Development, 2007.

2. الاستقلال في تصريف جميع أمور الفرد.
3. شعور الفرد بالفخر حين يؤدي عمله، وأن يرضى عما يفعله.

وعليه فإننا نرى كثيرًا من الناس يلجأون إلى تقليد بعضهم البعض، بمعنى أنه إذا قام شخص بعمل مشروع معين، وأثبت نجاحه، فنجد الكثير من الناس يقومون بعمل فكرة المشروع نفسها، وهذا يرجع إلى الخوف من المجازفة والمخاطرة في عمل مشروع أو فكرة جديدة، وعليه إذا قام الفرد بتكرار فكرة معينة أو مشروع معين، فعليه أن يضيف ما يميزه عن الباقين، ويوجد الاختلاف بينهم[20].

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم:

نظرًا لأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يلاحظ تواجدها في دول العالم كافة، سواء نامية أم متقدمة على حد سواء.

استعراض لأهم المؤشرات الاقتصادية والتي تبين ذلك:

1. التباين الكبير بين دول العالم في أعداد العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإجمالي عدد العاملين في القطاع المنظم.
2. العلاقة الإيجابية بين مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، والناتج المحلي مع متوسط نصيب الفرد.
3. أن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة قد بلغت (17.5٪) في الدول منخفضة الدخل، في حين تكون (57.2٪) في الدول ذات الدخل مرتفع.
4. أن القطاع غير المنظم تزداد مساهمته في الدول منخفضة الدخل إلى (47.2٪)، وتنخفض في الدول ذات الدخل المرتفع (13٪).

---

[20] صندوق حماية البيئة، قصص النجاح:
http://www.eeaa.gov.eg/epf/arabic.htm 29/1/2015

(ISSN : 2536 - 9555)

5. أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهمة في افتقاد الدول ذات المستويات العالية في التعليم ومعدلات منخفضة للتضخم والإنفاق المادي والمتوسط، وتكون أقل أهمية مع مستوى الدخل ذي الاقتصاد المفتوح والسياسات المشوهة.
6. أما بالنسبة لمساهمتها (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت تسهم بالاتجاه للعمالة؛ حيث بلغت (15.5٪) لإجمالي الناتج المحلي في الدول ذات الدخل المنخفض، في حين تصل إلى (51.4٪) للدول مرتفعة الدخل.
7. أوضحت دراسة معدة من قبل Meghana Ayyagari بوجود علاقة موجبة قوية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
8. هناك علاقة سالبة قوية بين المعوقات المالية والتضخم في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين تأتي البنية الارتكازية بالمرتبة الثانية، والرشوة بالمرتبة الثالثة[21].

سمات الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

إذا لم يكن هناك تعريف واضح ومتفق عليه للصناعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك مجموعة من السمات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعات، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1. يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق، وخاصةً الصغيرة منها.
2. بساطة الهيكل التنظيمي؛ حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع.

---

[21] هبة فهمي دياب: كيف تبدأ مشروعك الصغير.
www.berc.iraq.com/events/text.htm 11/1/2015

3. لا يحتاج العاملون فيها إلى مؤهلات عالية للعمل في المشاريع المحدودة.
4. تتمتع بقدر من التكيف وفقًا لظروف السوق، سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيتها.
5. تواضع جودة الإنتاج مقارنةً بالصناعات الكبيرة، التي غالبًا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات.

السمات التي يجب توافرها في الشباب لإقامة مشروعات صغيرة:

1. الرؤية: وهي القدرة على فعل كل ما هو مطلوب لتحويل الرؤية لفرصة تجارية، وتشجيع الآخرين على الاشتراك فيها.
2. الالتزام: وهو القدرة على فعل كل ما هو مطلوب لتحويل الرؤية إلى حقيقة؛ مثل توظيف الأفكار والوقت والجهد لنجاح المشروع.
3. المخاطر النسبية: وهي القدرة على تحديد المخاطر المحسوبة، والاستمرار في مواجهة المعوقات والاعتراضات.
4. الثقة بالنفس: حيث يجب أن يتمتع أصحاب المشروعات الصغيرة بقدر كبير من الثقة بالنفس، وعلى قدر إيمانهم بقدراتهم الشخصية على إنجاح مشروعاتهم، يتحقق لهم التفوق والنمو في أنشطتهم.
5. القدرة على الإقناع: يجب أن يكون لدى أصحاب المشروعات الصغيرة القدرة على إقناع جهات التمويل بمدى جدوى مشروعاتهم، وعلى التفاوض مع التجار على أفضل الأسعار.
6. المبادرة: أصحاب المشروعات الصغيرة لا يحتاجون أن يوجههم أحد لما يجب أن يفعلوه، فهم يملكون مشروعاتهم، وهم قادته ومديروه، فما أن يتأكدوا من ضرورة عمل شيء معين، حتى يبادروا بالقيام به وإنهائه على أكمل وجه.

(ISSN : 2536 - 9555)

7. الإنجاز: يتمتع أصحاب أنشطة توليد الدخل المتفوقين بقدر كبير على الانتهاء من الأعمال التي يشعرون بضرورة إنجازها بسرعة، فهم في سباق مع الزمن؛ حيث إن أي تأخير يترتب عليه إما خسارة نقدية أو فقد عملي أو إساءة لسمعته.
8. الاستمتاع[22].

ثالثاً- البطالة:

1- مفهوم البطالة:

لقد أصبحت البطالة حقيقة تلمسها كل أسرة لديها عضو أو أكثر لا يجد العمل الذي يكفل له الأمان، ويحقق وجوده الاجتماعي والإنساني، وبطالة الشباب في مصر ليست وليدة الوقت الحاضر، ولكنها وليدة تراكم سياسات متعددة ومتعارضة انتهجت منذ بداية الستينيات حيث التزمت الدولة بتعيين الخريجين، ولم تضع الضوابط والمعايير التي تحكم التوازن بين أعداد الخريجين وتخصصاتهم واحتياجات سوق العمل[23].

ويعرف علي عبد الرازق جلبي البطالة بأنها: الحالة التي يجتهد فيها الأفراد القادرون والراغبون في العمل، ويجدون في السعي نحو البحث عن فرص العمل، ولكنهم لا يستطيعون التوصل إلى هذه الفرص"[24].

2- مفهوم معدل البطالة:

هو عدد العاطلين عن العمل مقاسًا كنسبة من القوى العاملة.

---

[22] صالح حمد التويجري، تفعيل العمل التطوعي:
http://www.saaid.net/anshatah.doc 23/8/2015

[23] ماهر أبو المعاطي علي: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م، ص 205.

[24] علي عبد الرازق جلبي: علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 397.

(القوى العاملة عبارة عن: عدد الأفراد في سن العمل، الذين يبحثون عن عمل، ويختلف سن العمل من دولة إلى أخرى نظرًا لاختلاف قوانين العمل، مثال ذلك أن بعض الدول تحدد سن العمل بـ 18 سنة كحد أدنى، و60 عامًا كحد أقصى[25].

أعلى ثلاث محافظات مصرية من حيث معدل البطالة عام 2006م

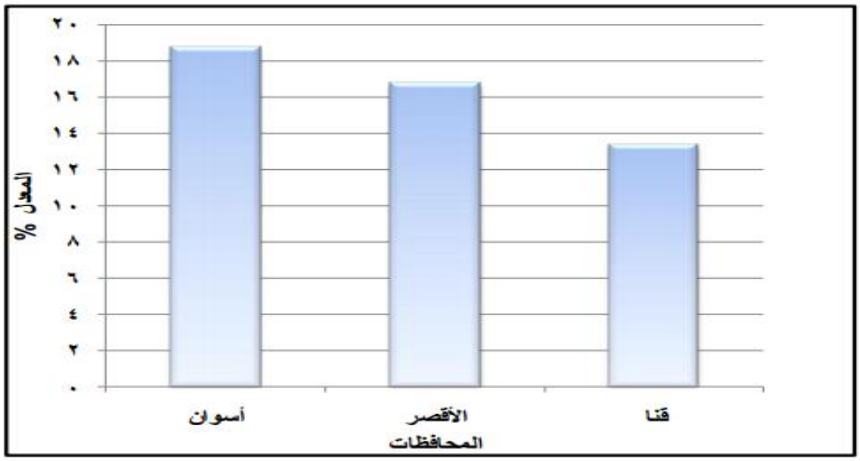

3- **البطالة والزيادة السكانية**:

تولي الدولة اهتمامًا خاصًا بتلك المشكلة، ولا بد أن نلقي الضوء على ضرورة:

أ- أن ينظر للزيادة السكانية في المجتمع بشكل جماهيري وقومي، فإذا كنا نرفض النظرة الأحادية في تحليل أية مشكلة، فإن هناك أهمية للنظرة الشاملة في علاج البطالة، على أن يتم العمل على إدماج مشروع تنظيم الأسرة في حياة الأمة ككل، ومن ثم ضمير الأفراد.

ب- لا بد من سن قانون للعقوبات على الأسر الكبيرة، ومكافأة الأسر الصغيرة حتى ولو معنويًا.

---

[25] نبيل حشاد: قضايا اقتصادية معاصرة، النسر الذهبي للطباعة، 1996م، ص 145.

(ISSN : 2536 - 9555)

ج- البحث عن وسائل طبية متطورة تخص الرجال أيضًا، فلا معنى أن تتحمل المرأة كل تبعات المشاكل دون مشاركة الأزواج[26].

4- البطالة وعمالة المرأة:

أ- نشر الصناعات الصغيرة في جميع المحافظات، والتركيز على تشغيل الإناث أسوةً بالذكور حيث إن مفهوم التنمية هو الاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة، وإن إقبال المرأة على العمل جزء مهم في تلك التنمية بدلاً من إهدارها بمزيد من الإنجاب، ومزيد من الأزمة السكانية.

ب- أن الجهود الذاتية لإقامة الورش الصغيرة تحتاج لنظرة قومية يتبناها الإعلام بشكل مدروس، عن طريق التركيز على كافة شرائح المجتمع بوجه عام، والمرأة بوجه خاص. كما أن تلك الجهود تحتاج أيضًا لأن تؤازرها الأحزاب المختلفة، ولا يمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تقوم به دور العبادة؛ حيث إن الجهود الذاتية في واقعها هو تضامن كل القادرين على محاربة المشكلات القومية، وخاصةً مشكلة البطالة.

حجم المتعطلين في محافظة قنا

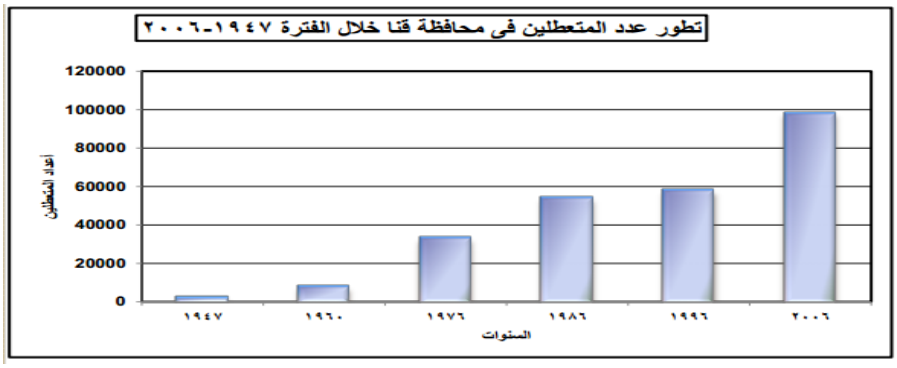

(26) سامية خضر صالح: البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل- الآثار- استراتيجية المواجهة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م، ص 109.

تصنيف البطالة حسب حالة التعطل في محافظة قنا عام 2006م

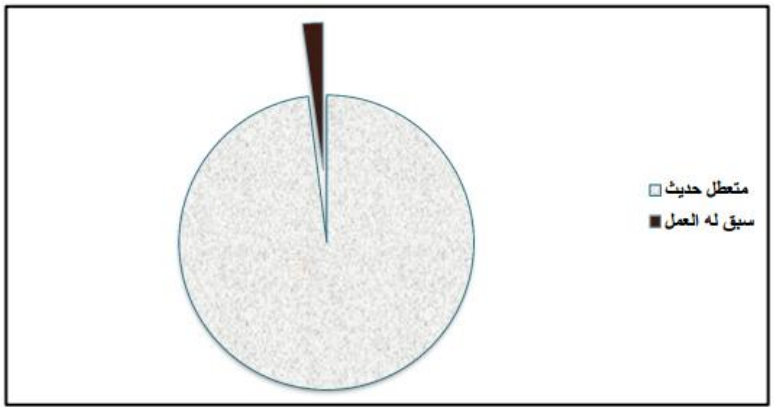

ينحصر الجزء الأكبر من المتعطلين في محافظة قنا فيما يسمى بالمتعطلين الجدد أو حديثي التعطل (الذين لم يسبق لهم العمل)؛ حيث بلغت نسبتهم 98% من جملة المتعطلين عام 2006م، أما النسبة الباقية (2%) فهي من نصيب المتعطلين الذين سبق لهم العمل

تطور معدل البطالة في محافظة قنا خلال الفترة 1947 – 2006م

(ISSN : 2536 - 9555)

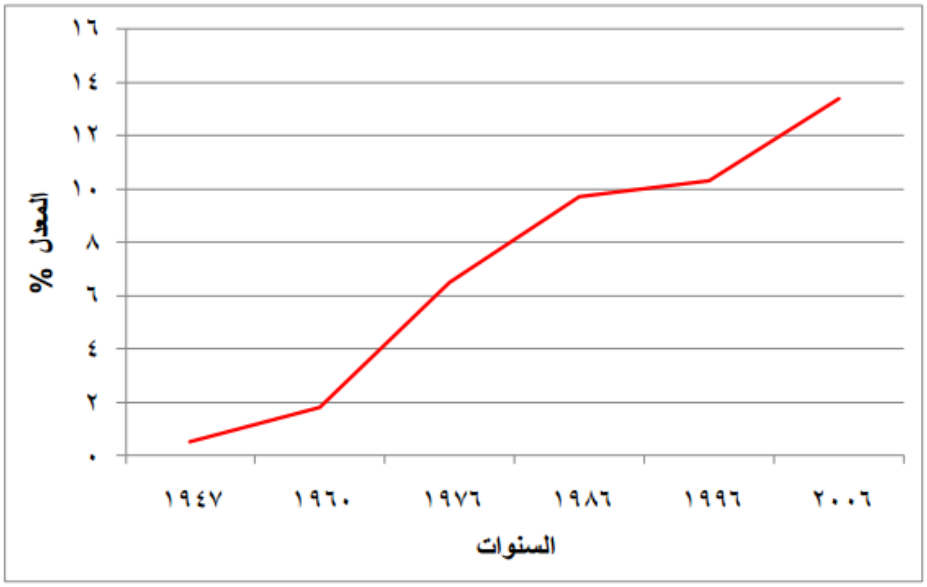

الفجوة النوعية للمتعطلين في محافظة قنا عام 2006م

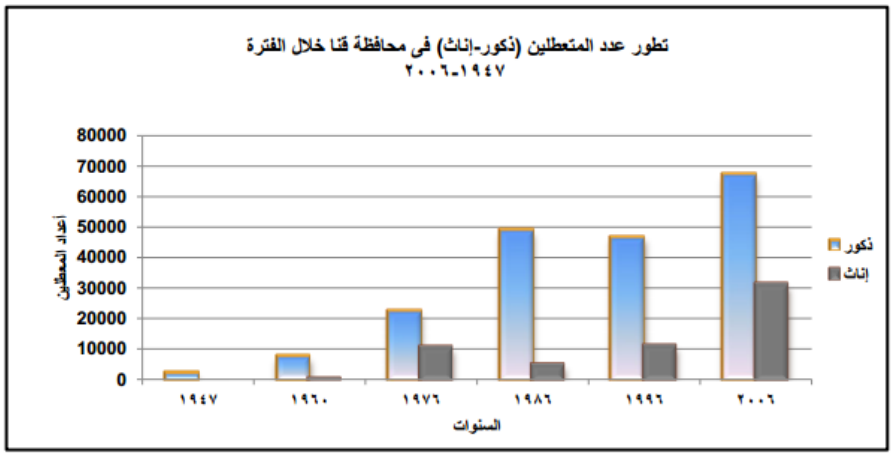

نسبة الذكور والإناث من المتعطلين عام 2006م

بلغت نسبة الذكور 68,5% من المتعطلين في مقابل 31,5 للإناث

معدلات البطالة في محافظة قنا حسب النوع خلال الفترة 1947- 2006م

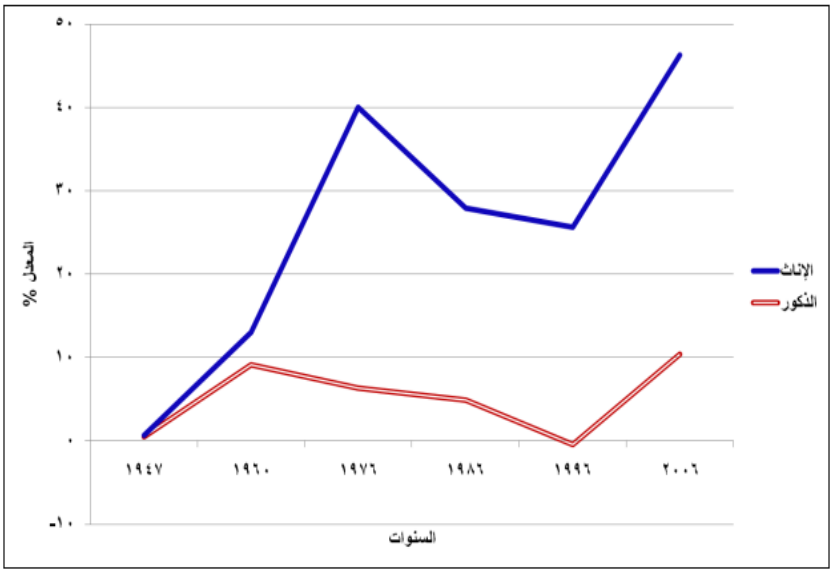

(ISSN : 2536 - 9555)

التركيب العمري النوعي للمتعطلين عام 2006م

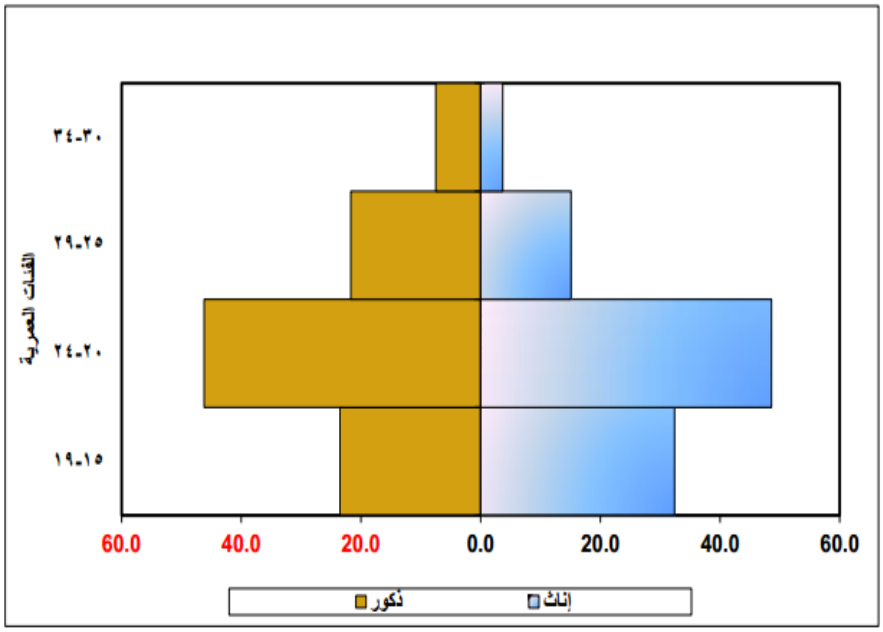

الفوارق الحضرية الريفية للبطالة في محافظة قنا

بلغت نسبة الحضر من المتعطلين 16.8% مقابل 83.2% للريف عام 1960م.

اختلفت تلك النسبة حتى بلغت عام 2006م إلى 29,7% للحضر مقابل 70,3 للريف.

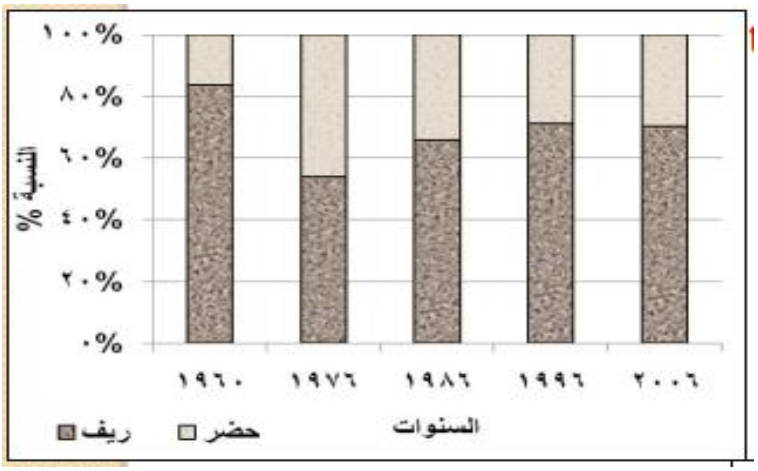

أما عن معدلات البطالة فقد ارتفع معدل بطالة الحضر من 2,6% عام 1960م إلى 13,3% عام 20001م ، بينما ارتفع المعدل في الريف من 1,7% عام 1960م إلى 10,9% عام 2006م.

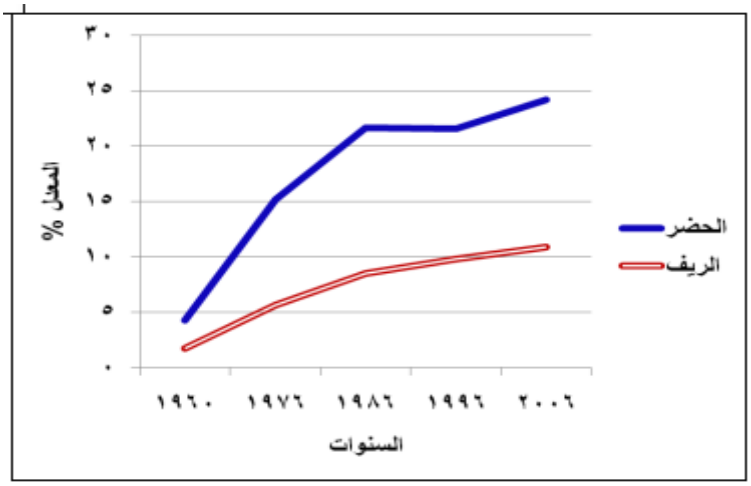

تركيب المتعطلين حسب الحالة الزواجية:

بلغت نسبة المتزوجين من المتعطلين 70,3% عام 1947م، وانخفضت تلك النسبة لتصل إلى 24,8 عام 2006م (ملحق 6) [*].

والعكس من ذلك لغير المتزوجين من المتعطلين حيث تزايدت نسبتهم من 29,7% عام 1947م إلى 75,2% عام 2006م.

[*] انظر، الملحق (6)، ص 90.

(ISSN : 2536 - 9555)

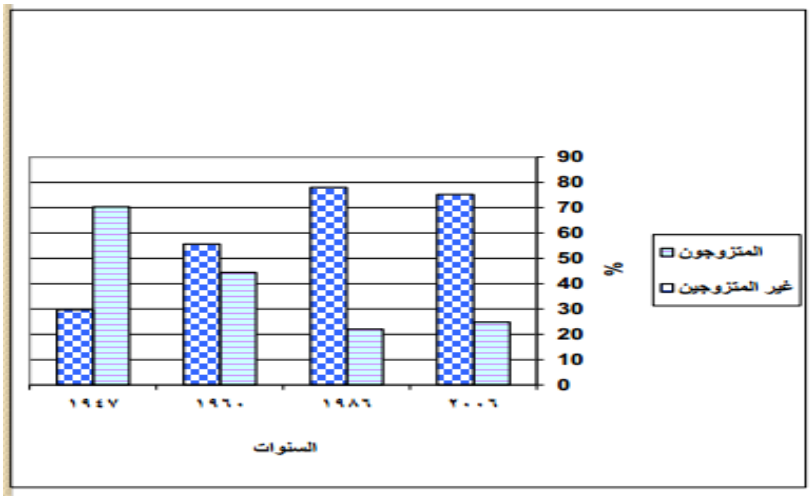

5- **أنواع البطالة**:

تعددت أنواع البطالة، ومنها:

أ- البطالة السافرة: وهي وجود أعداد من الشباب مستعدة للعمل، ولكنها لا تجد فرصة للتشغيل؛ لقصور الطلب على الأيدي العاملة.

ب- البطالة الموسمية: بمعنى تعطل الشباب عن العمل لفترة زمنية، ويرتبط ذلك بنمط الزراعية؛ حيث تتم الزراعة بطريقة موسمية؛ مما يؤدي إلى بطالة خاصة بين شباب الريف خلال المواسم التي لا توجد بها زراعة[27]. وينتشر هذا النوع في مجال العمل الزراعي والتشييد والبناء والعمل السياحي؛ نتيجةً لما تتميز به هذه المجالات من موسمية في أغلب أنشطتها.

ج- البطالة المقنعة (المستترة): هي الحالة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية لعدد من العمال تساوي صفرًا، بحيث لو سحب هذا العدد من الإنتاج مع بقاء الفن الإنتاجي ورأس المال على ما هو عليه، لما ترتب على ذلك أي نقص في الإنتاج الكلي، فالعمال الذين يمكن سحبهم من المشاركة في الإنتاج دون

[27] ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مرجع سابق، ص206.

انخفاضه يعتبرون في حالة بطالة؛ لأنهم لا يزيدون من الإنتاج (مشاركة ظاهرية)، ويمكن قياس هذه البطالة المقنعة بالفرق بين كمية العمل أو "ساعات العمل" اللازمة زمنيًا للإنتاج، أي الفرق بين العمل تحت التصرف والعمل اللازم للإنتاج.

د- البطالة الفنية (التكنولوجية): قد يؤدي استبدال فن إنتاجي جديد بفن آخر قديم إلى تقليل عدد العمال اللازمين، وهذا ما يعرف بتوفير العمال، كما قد يؤدي التغيير في الفن الإنتاجي إلى عدم استطاعة العمال الذين يعملون في ظل الفن القديم متابعة الفن الإنتاجي الجديد. والبطالة الفنية تعود إلى اختلاف ظروف الإنتاج، ويلحق بالبطالة الناتجة عن التقدم الفني البطالة الناتجة عن تقدم الجهاز الإداري، فكلما أصبحت الإدارة أكثر تخصصًا، قل عدد العمال اللازمين لها[28].

هـ- البطالة الدورية: هي البطالة التي تحدث في أوقات الكساد والركود الاقتصادي، وتزداد درجة خطورة البطالة الدورية مع ازدياد النشاط الصناعي في البلاد الآخذة في النمو[29].

و- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل، بسبب الرغبة في زيادة أجره، أو الحصول على وضع وظيفي أفضل، وهي أكثر انتشارًا في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن العلاقات الاجتماعية في الدول النامية أكثر تماسكًا؛ حيث يرتبط الفرد ارتباطًا وثيقًا بأهله وعشيرته، وبذلك فإن انتقاله

---

[28] محمد ثابت هاشم: التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، مطبعة نبيل، 2005م، ص 44: 49.

[29] نبيل حشاد: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص ص 145- 150.

(ISSN : 2536 - 9555)

من مكان إلى آخر بغرض البحث عن عمل أفضل، يُعد محدودًا للغاية. (وينطبق ذلك النوع بوجه خاص على المهاجرين من الريف إلى المدينة).

ز- البطالة الهيكلية: هي أن يفقد الإنسان وظيفته بسبب تغير في الهيكل الوظيفي الاقتصادي أو الإنتاجي؛ حيث أخذ التطور والتقدم العلمي دورًا بارزًا في الحياة المعاصرة.

ح- البطالة الإجبارية (المفتوحة): هي التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلى بها، وقد يكون السبب عدم تعلمه مهنة في الصغر، أو تعلمه مهنة، ثم كسد موقعها لتغير البيئة، أو تطور الزمن.

ط- البطالة الاختيارية: بطالة من يقدرون على العمل، ولكنهم يجنحون إلى القعود، ويفضلون الراحة، ويؤثرون أن يعيشوا عالةً على غيرهم[30].

ي- البطالة اليائسة: وهي ترك المتعطل للبحث عن العمل نتيجةً لاعتقاده بقلة فرص العمل واليأس من البحث.

ك- البطالة الجزئية: وهي الحالات التي يمارس فيها الفرد عملاً ولكن أقل من وقت العمل المعتاد.

ل- ويمكن إضافة إلى ما سبق، ما يمكن تسميته بالبطالة المؤجلة، وتتمثل في تلك الحشود الضخمة من طلبة الجامعات وطلبة التعليم المتوسط التي تنشد وجود فرص عمل بعد انتهاء فترة التعليم الخاص بها، وكذلك البطالة المتراكمة، وهي من مخرجات النظام التعليمي تلو الآخر، مع عدم وجود فرص عمل لكل هذه الأعداد.

6- **أسباب مشكلة البطالة**:

(30) إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، 2005م ، ص 41.

ترجع مشكلة البطالة في مجتمعنا لعدة أسباب، منها:

أ- عدم توافر فرص العمل التي يحتاجها الشباب، خاصةً مع اتجاه المجتمع إلى الخصخصة، وعدم تناسب الفرص المتاحة مع الطلب على الأعمال من جانب الشباب.

ب- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام القوى البشرية في المجتمع، وغياب تخطيط القوى العاملة، وربط احتياجات سوق العمل بنظام التعليم والتخصصات المختلفة في المجتمع.

ج- التقدم التكنولوجي الذي قلل من الاعتماد على الشباب كعامل بشري، إلا إذا توفر فيه خبرات ومهارات معينة تحتاجها الأعمال التكنولوجية، وعدم توفر الخبرات والمهارات مع نظام التعليم الحالي، وإهمالها التدريب والتعليم الفني.

د- عدم تفضيل بعض الشباب العمل بعيدًا عن أماكن إقامتهم، أو لعدم توافر أماكن إقامة قريبة من مناطق العمل خاصة في عدم كفاية عائد العمل بالنسبة لاحتياجات الشباب.

هـ- عدم إقبال الشباب على إقامة مشروعات صغيرة أو العمل الخاص الذي يقلل من فرص البطالة، ويفتح أبواب العمل لكثير من الخريجين نتيجةً لعدم توافر التمويل الكافي، أو أماكن إقامة تلك المشروعات[31].

ومن أسباب مشكلة البطالة أيضًا:

1- تقع محافظة قنا في وسط جنوب مصر، فهي بذلك تبعد عن مواقع المشروعات العملاقة، مثل مشروع توشكى، ومشروع شرق التفريعة، وشرق العوينات، تلك المشروعات التي تعمل على استيعاب المتعطلين.

2- تعتبر الزيادة السكانية من أهم أسباب زيادة المعروض من القوى العاملة، وارتفاع معدل البطالة.

---

[31] ماهر أبو العاطي: الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب، مرجع سابق، ص 210.

(ISSN : 2536 - 9555)

في محافظة قنا	عدد السكان	جملة قوة العمل	أعداد المتعطلين	معدل البطالة
1947	1106302	-	1939	0,5
1960	1351358	358708	7838	1,8
1976	1709299	416059	32849	6,5
1986	2258926	499469	53769	9,7
1996	2442016	557230	57574	10,3
2006	2726695	596800	68700	11,5

3- تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين بسبب محدودية فرص العمل المتاحة، فمنذ أن طبقت الدولة قوانين يوليو الإستراتيجية عام 1961م قطعت على نفسها التزامًا بحق العمل لكل مواطن بغرض التخفيف من مشكلة البطالة، فاتبعت سياسة توظيف الخريجين، ولكن مع الزيادة السكانية غيرت الدولة من سياستها منذ عام 1983م بالتباطؤ في تعيين الخريجين لثلاث ثم لخمس سنوات ثم ست سنوات فأكثر، لإتاحة الفرصة أمام المتعطلين للبحث بجدية عن العمل، وعدم انتظار القوى العاملة.

في الجمهورية	معدل البطالة	أعداد المتعطلين
1947	0,5	35352
1960	2,2	174941
1976	7,7	850606
1986	11,1	1496343
1996	9	1538008
2006	9,2	1783000

7- **آثار البطالة**:

أ- الآثار الاقتصادية للبطالة:

تؤثر البطالة بالسلب في الحالة الاقتصادية للأفراد العاطلين عن العمل؛ حيث ينخفض دخلهم في حالة وجود تأمين للبطالة، أو يصل دخلهم للصفر، وفي هذه الحالة يلجأون إلى إنفاق ما سبق أن ادخروه في السنوات السابقة، والتي كانوا يعملون خلالها، أو انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى التأثير على صحة الأفراد، أو ينخفض إنتاجهم عندما يعودون للعمل، ولا تقتصر أضرارها على العاطلين، وإنما تمتد إلى باقي أفراد المجتمع، وتؤدي إلى انخفاض الاستثمار، الذي يُعد بمثابة المحرك الرئيس الاقتصادي، وتؤثر على التنمية.

الهجرة من المحافظة: تعد الهجرة سببًا من أسباب البطالة في منطقة الاستقبال، وأثرًا من آثارها في منطقة الطرد، فقد بلغ صافي الهجرة من المحافظة – 140543 وذلك حسب بيانات 2006م.

ب- الآثار الاجتماعية والنفسية:

إن زيادة معدل البطالة بنسبة 1٪ عن المعدل الفعلي، يزيد معدل الانتحار بمعدل 4.1٪، ويزيد معدل جرائم القتل بنحو 5.7٪، ويزيد عدد الأفراد في المصحات النفسية بمعدل 3.4٪, بما يؤثر على الكيان الأسري[32].

فالعمل هو الذي ينمي للإنسان ذاته، ويشعره بقيمته في المجتمع، وبين أهله وذويه، وعلى العكس، فإن البطالة خاصةً إذا كانت بين الشباب، فإنها تجعله يعيش في بأس يدفعه إلى الإحباط الفكري الذي يجعله فريسة سهلة لكافة صور الانحراف.

والبطالة تجعل الشباب يعيشون في فراغ ممل، قد يقوده إلى تعاطي المخدرات بأنواعها؛ مما يمثل خطرًا على الشباب، وعلى المجتمع، ويدع الشباب لانحرافات

[32] نبيل حشاد: قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 150.

(ISSN : 2536 - 9555)

سلوكية إجرامية لم يعرفها مجتمعنا المصري من قبل[33]. والبطالة تجعل الشباب يعيشون في فراغ.

انخفاض معدل الزواج؛ حيث هناك علاقة ارتباطية عكسية قوية بلغت – 0,8 بين البطالة ونسبة المتزوجين بمعنى أنه مع ارتفاع معدل البطالة ينخفض معدل الزواج. حيث لوحظ انخفاض معدل الزواج من 11,3 عام 1976م إلى 6,3 عام 2001م على العكس من معدل البطالة.

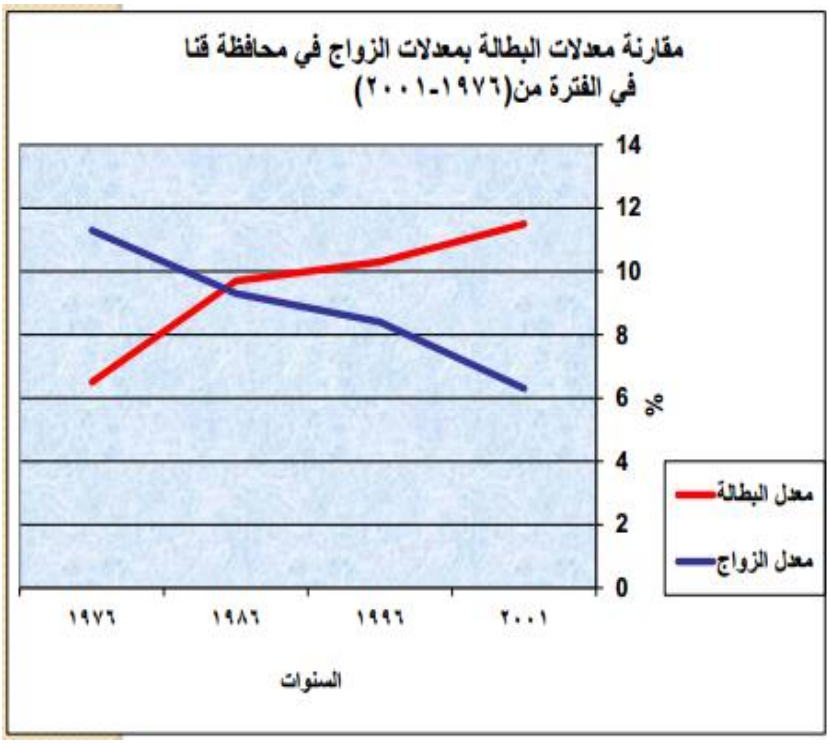

انتشار الجريمة: لا يمكن القول إن البطالة هي السبب المباشر للجريمة، ولكن البطالة إلى جانب عوامل أخرى تساعد على ارتكاب الجرائم.

وهناك ارتباط إيجابي قوي بين الجريمة والبطالة بلغ 0,78 وتبلغ نسبة جرائم الاعتداء على الممتلكات 33% من أنواع جرائم المحافظة وهي نتيجة للبطالة.

[33] ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية في رعاية الشباب، مرجع سابق، ص 212.

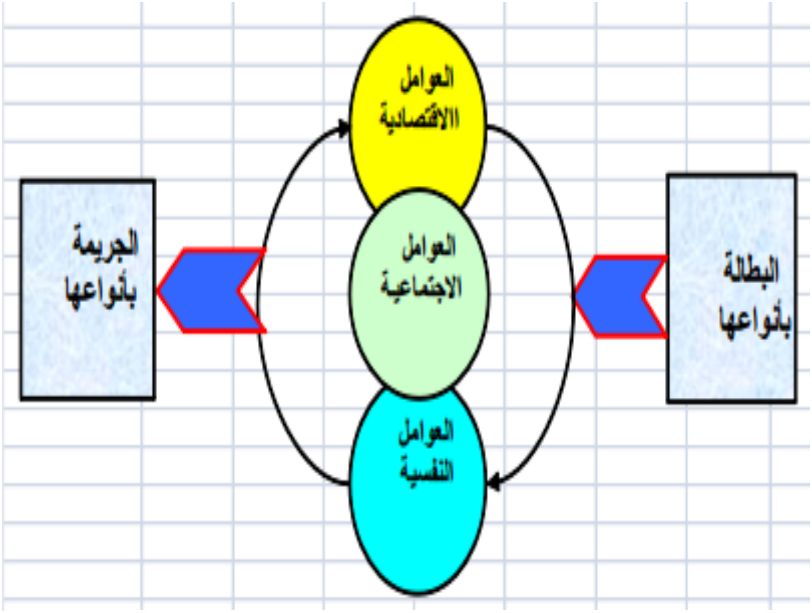

أنواع الجرائم في محافظة قنا عام ١٩٩٨

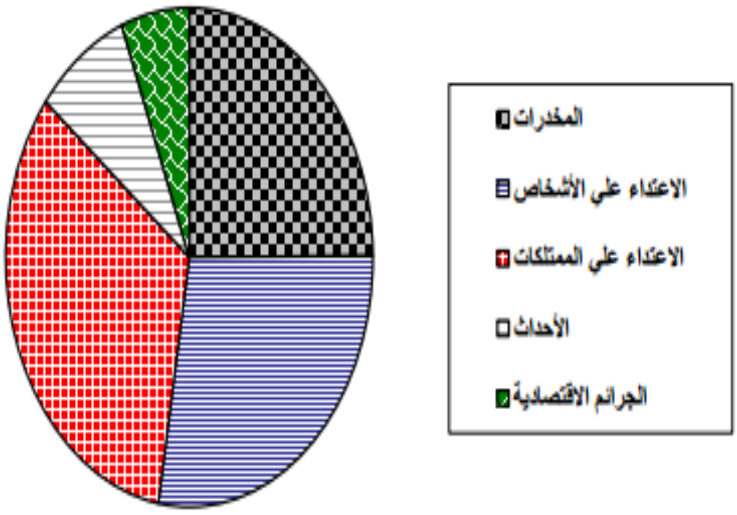

8- **وسائل مواجهة مشكلة البطالة**:

من وسائل علاج ومواجهة البطالة لدى الشباب ما يلي:

(ISSN : 2536 - 9555)

أ- الوسيلة الأولى:

ضرورة الاهتمام بربط خريطة التعليم الفني والجامعي بخريطة الاستثمار وسوق العمل في المجتمع المصري، بما يسهم في توفير احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المتعلمة والمؤهلة، وعدم وجود فائض في بعض التخصصات، التي يتم تخريجها من الجامعات كما هو الحال.

ب- الوسيلة الثانية:

تدعيم السياسة القائمة حاليًا في المجتمع المصري والمتعلقة بإقبال الشباب على المشروعات الصغيرة، وتكوين مجتمعات عمرانية جديدة، والمشروعات الإنتاجية العملاقة للخروج من الوادي القديم؛ لتحقيق التوازن بين السكان والمكان، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب في المشروعات، وتنمية جنوب الوادي بتوشكى وغيرها من المشروعات العملاقة.

ج- الوسيلة الثالثة:

تشجيع السياسة المستخدمة من جانب الصندوق الاجتماعي وتدعيمها، والمتعلقة بإقبال الشباب على المشروعات الصغيرة، وفتح منافذ دائمة لتسويق منتجات مشروعات الشباب بمختلف المحافظات.

د- الوسيلة الرابعة:

تدعيم وتشجيع الاستثمار في التنمية السياحية، وبصفة خاصة في المناطق السياحية الساحلية في مصر، وذلك لما تتمتع به السياحة من تأثير إيجابي على زيادة فرص عمل الشباب.

هـ- الوسيلة الخامسة:

التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني، والتوسع في جميع أنواع التعليم الفني؛ بما يسهم في إكساب الشباب المهن والمهارات التكنولوجية الحديثة، التي تتفق مع متطلبات سوق العمل، وخطط التنمية في المجتمع المصري بصفة

عامة[34]. وفي الوقت الذي تسارع فيه المنشآت الكبيرة إلى تقليل عدد عمالها استجابةً لمتطلبات الأزمات الاقتصادية مساهمةً بذلك في إفشاء ظاهرة البطالة، وتكديس ظاهرة الإقصاء الوظيفي، نجد أن المشروعات الصغيرة التي تعمل في الأجواء والظروف نفسها، تزيد من معدلات تشغيلها، وتسهم في خلق فرص العمل؛ لذلك يكون تشجيع المشروعات الصغيرة عاملاً مساعدًا في مواجهة أزمة البطالة، ومن ثم تكون عمليات تنمية الصناعات الصغيرة في تشغيل صغار المستثمرين ذات مساهمة إيجابية في الاتجاه المطلوب، وهو خلق مزيد من الفرص والعمل والمساعدة في خفض معدل البطالة.

ونظرًا لما تتميز به المشروعات الصغيرة من عدم الحاجة إلى بنية تحتية متطورة، أو شبكة كثيفة من الخدمات الأساسية، فإنه يمكن إقامتها في أية منطقة دون صعوبات كبيرة، وهي بذلك أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق التنمية الجغرافية والمتوازنة، وبالنسبة للعمالة لا تحتاج المشروعات الصغيرة إلى مهارات فنية عالية، واحتياجاتها بسيطة من التخصصات الوظيفية التقليدية، وبالتالي فهي قادرة على سد احتياجاتها من العمالة المتواجدة في الإقليم، وهي بذلك تتوافق مع احتياجات الإقليم؛ مما يؤدي إلى تخفيف مشكلة البطالة.

وفي ظل تقلص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وعدم توافر الإمكانات لتشغيل الشباب من خريجي الجامعات والمدارس، يصبح العمل الحر هو الفرصة المناسبة أمام تلك الفئات لاستغلال قدراتها وإمكانياتها بالتحول نحو مجالات العمل الحر بدلاً من البحث عن وظيفة كهدف تقليدي[35].

---

[34] ماهر أبو المعاطي: مرجع سبق ذكره، ص 209، 210.

[35] محمد علي حيدر: دور وحدة تنمية الصناعات الصغيرة في تشغيل صغار المستثمرين. www.google.com 11/4/2015

(ISSN : 2536 - 9555)

ومن وسائل معالجة مشكلة البطالة:

- أن العمل على إقامة مجتمعات عمرانية جديدة من شأنه أن يقوم بإعادة توزيع السكان من جهة، ومن جهة أخرى فإن إقامة المشروعات التي تخدم هذه المجتمعات الجديدة والخاصة بالبنية الأساسية يعمل على توفير فرص عمل للمتعطلين.
- يجب إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما يجب المحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات خاصة إذا كانت ناجحة، وتمد الموازنة العامة للدولة بموارد مستمرة، وتقوم بتشغيل أعداد كبيرة من العمالة الوطنية.
- تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الإجراءات التي يجب الاهتمام بها للتخفيف من حدة مشكلة البطالة، وهي من ضمن السياسات التي ينادي بها الاقتصاديون وخبراء منظمة العمل الدولية، حيث إن تبني تلك السياسات الاقتصادية يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات النمو في الطلب على قوة العمل.
- تعتبر البطالة في مصر بطالة متعلمين في المقام الأول، ويؤكد ذلك على أن التعليم في مصر لا يحقق الأهداف المرجوة منه، ويرجع ذلك بصفة رئيسة إلى قيام المؤسسات التعليمية بالدفع بأعداد من الخريجين من التخصصات غير المطلوبة، مع قصور تلك المؤسسات عن توصيل مستوى الخريج علميًا وعمليًا إلى المستوى المناسب لاحتياجات سوق العمل، ومن هنا يجب على الدولة أن تغير السياسة التعليمية التي تنتهجها في التعليم.

المحور الثاني
العمل الحر - تحليل سوسيولوجي

مقدمة:

العمل هو عنصر يشمل الجزء الأكبر من أفراد المجتمع، ويحتل أهمية كبيرة في المجتمع، فهو الذي يوفر إمكانات التقدم الفني المستمر من خلال الاكتشافات والابتكارات التي تسفر عن جهود الأفراد، واستغلال الموارد الطبيعية. والعمل هو قوى العرض والطلب للعنصر أو السلعة، ومن خلال تفاعل هذه القوى يتحدد الثمن والتكلفة.

وبصفة عامة ينقسم العمل إلى نوعين:

1. العمل داخل القطاع العام (العمل الحكومي).
2. العمل داخل القطاع الخاص (العمل الحر أو الفردي) [36].

وما يهمنا هنا في هذه الدراسة هو العمل الحر، فعندما نتكلم عن العمل الحر نجد أن له مستويات متعددة، وهذه المستويات من الأعمال الحرة منتشرة في مجتمعاتنا العربية، والباب مفتوح على مصراعيه لكل فئات المجتمع لمزاولة مثل هذه الأعمال الحرة.

هناك المئات من الأعمال الحرة التي يمكن لكثير من الأشخاص القيام بها، ولكن قبل البدء في أي عمل، لا بد أن نتأكد من شيء مهم جدًا، وهو الرغبة في مزاولة العمل، ثم الإصرار في اتباع كافة الأساليب للبحث عن العمل، والبعد عن اليأس والإحباط عند مواجهة أية صعوبات.

وفيما يلي سوف نتحدث في النقاط التالية:

1. مفهوم العمل الحر.
2. عناصر ثقافة العمل الحر:

---

[36] د. منى الطحاوي: اقتصاديات العمل، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995م، ص 95.

(ISSN : 2536 - 9555)

3. اختيار العمل الحر.
4. قواعد العمل الحر.
5. أهداف العمل الحر.
6. أسباب اللجوء إلى العمل الحر.
7. مميزات وعيوب العمل الحر.
8. العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعمل الحر.
9. أهمية التعليم بالنسبة للعمل الحر.
10. نظرة مستقبلية حول مستقبل العمل الحر.
11. الطبيعة القانونية للعمل الحر.

أولاً- مفهوم العمل الحر:

يقصد بالعمل الحر النظام الاقتصادي القائم على التبادل الطوعي للبضائع والخدمات الذي يقرر فيه الناس أمورهم المستقبلية الاقتصادية الخاصة بهم، بتقرير أين يعملون، أو أين يستثمرون، وكيف ينفقون أو يدخرون ثمار جهودهم، ومع من يتاجرون، ويكون الناس أحرارًا في اتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال الحرة[37].

ولعل لفظ (التجارة) و(عمل اليد)، و(الريادة) و(المبادرة) و(المقاولة) و(المشروع الفردي) كلها مصطلحات تعني في مفهوم العمل بالعمل الحر؛ حيث إن هناك فرقًا بين العمل الوظيفي والعمل الحر.

1- العمل الوظيفي:

"هو يعني بذل ورهن الفكر والجهد لصالح آخر في العمل مقابل أجر محدود".

2- العمل الحر:

[37] دراسة من الإنترنت 13/1/2015 http://www.ahl-alquran.com

"وهو يعني استخدام قدرات الذات، لتحقيق الكسب للذات والمصلحة للمجتمع، وهنا تتوفر حرية الإرادة في اختيار العمل المناسب، وبالتالي حرية التصرف في الدخل المكتسب".

يعتبر العمل الوظيفي هو "أضيق أبواب الرزق"، وبالتالي فهو يختلف عن العمل الحر؛ حيث إن العمل الوظيفي محدود الدخل، ولا ينمو بمعدلات تتوافق مع معدلات النمو الذي يحدث في احتياجات الفرد الأساسية[38].

3- يعرف العمل الحر أيضًا بالمشروع الفردي، الذي يمتلكه فرد واحد غالبًا ما يقوم بنفسه بإدارته، وبكل أو جزء من العملية الإنتاجية، التي يتخصص فيها، كما هو الحال في المشروع الحرفي الصغير، الذي يمتلكه فرد يصنع الأحذية بنفسه[39].

عناصر ثقافة العمل الحر:

1. معرفة الفرص التعليمية المتاحة، أو الكامنة.
2. خلق وإنشاء، أو التوسع في المنظمات على ضوء الوقت والجهد والمال.
3. المزج بين العناصر الابتكارية، والإبداعية، وتحمل المخاطر، والعمل الدءوب.
4. التخصيص المناسب والرشيد للموارد.

ثانياً- اختيار العمل الحر:

عند اختيار العمل الحر الذي يريد الإنسان العمل فيه، لا بد من إجراء عدد من الدراسات كما يلي:

---

(38) Yamis G., Who are The Self Employed? Federal Reserve Bank of St. Louis, 2000, pp. 15- 24.

(39) د. أحمد رشاد موسى: اقتصاديات المشروع الصناعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1969م، ص 120.

(ISSN : 2536 - 9555)

1. إعداد دراسة الجدوى المبدئية: وهي التي تمكن من اتخاذ قرار برفض أو قبول المشروع في المرحلة الأولى.
2. إعداد دراسة الجدوى النهائية: وهي التي تتضمن دراسة المشروعات التي تم اختيارها سابقًا دراسة تفصيلية.
3. إعداد الدراسة الاقتصادية: وهي التي تتم لمعرفة تكاليف المشروع، وتقدير الربح من هذا المشروع.
4. إعداد الدراسة التنظيمية والإدارية للمشروع: وهي التي تتم للتخطيط للمشروع، وتحديد النظم الإدارية والتنفيذية للمشروع[40].

عند القيام باختيار مشروع معين للعمل فيه، لا بد أولاً من اتخاذ القرار الجيد، وعمل التخطيط الفعال للمشروع، وتحديد مجموعة من الأسس، هي التي تساعد على نجاح المشروع، وتحقيق الربح منه.

الأسس التي يقوم عليها العمل الحر:

1. تحديد موقع المشروع وشكله القانوني وحجمه.
2. تحديد نوع المنتج الذي يمكن أن يرد له أكبر عائد اقتصادي أو اجتماعي.
3. تحديد كمية المنتج الذي يتولى المشروع إنتاجها.
4. تحديد الأسلوب الفني للإنتاج.
5. وضع السياسات الاقتصادية للمشروع، والإشراف على تنفيذها وتعديلها.

وهذه القرارات والخطوات جميعها سواء التنظيمية أو الفنية يصدرها المنظم للمشروع، وعند إصدارها قد يتعرض القائم بالعمل للربح أو للخسارة، ولكن الربح أو الخسارة تتوقف على القرارات التي يتخذها المنظم للعمل الحر.

(40) د. يسري خضر إسماعيل، إعداد وتقييم المشروعات الاستثمارية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م، ص 321.

ثالثًا- قواعد العمل الحر:

هناك العديد والملايين من الناس الذين تراودهم في كل لحظة فكرة بدء أعمالهم الخاصة أو افتتاح مشروعات جديدة، ولكن من ينجح منهم في بدء هذا العمل الجديد لا يتجاوز 10٪؛ حيث يفشل نصف هؤلاء المبتدئين خلال أربع ساعات من بدء النشاط بسبب قلة المال، وغياب التمويل الكافي، سواء المادي أو البشري، أو ضعف التخطيط الجيد، أو تراكم الديون[41].

فالعمل الحر صعب، فإذا اخترت طريق الحرية في العمل، والإبداع في إدارة الأعمال، فكن على استعداد للمواجهة، وكن أيضًا متقبلاً للنجاح والخسارة، وكن قادرًا على تحمل الخسارة ومقاومتها.

وعلى ذلك لا بد من وجود قواعد للاستعداد للعمل الحر، ومن يريد النجاح لا بد أن يلم بقواعد هذه اللعبة، وهذه القواعد تكون كما يلي:

1. طريق رجل الأعمال الجاد، لا يمكن أن يكون ناجحًا أو فاشلاً دائمًا.
2. مثلما يولد النجاح من الفشل، يمكن أيضًا أن يتولد الفشل من النجاح.
3. أهم ما يجب أن يتمتع به رجل الأعمال المبادر هو الشجاعة والمخاطرة، ولكن المخاطرة غير المغامرة، فالأولى تقوم على العمل الشاق، وانتهاز الفرص، والثانية تقوم على الحظ والصدفة.
4. تأتي أفضل النصائح في عالم الأعمال من الممارسين وليس الأكاديميين الذين لم تضطرهم طبيعة عملهم إلى مواجهة المنافسين، أو تسديد رواتب العاملين في آخر كل شهر.

---

(41) Voydanoff, p., The Effects of Work Demands and Resources on Work to Family Conflict and Facilitation, Journal of Marriage and The Family, 2004, pp. 398- 412.

(ISSN : 2536 - 9555)

5. النجاح في عالم الأعمال ليس سهلاً وليس مستحيلاً، فالسهولة والصعوبة أمور نسبية تتوقف بدرجة كبيرة على إرادتنا.
6. يمكن لكل إنسان أن ينجح في العمل الحر، بشرط ألا يتراجع، وأن يتعلم من أخطائه وأخطاء الآخرين.
7. يتمتع رجل الأعمال الناجح بإرادة قوية للنجاح، وطاقة كبيرة للعمل، ويمتلك دافعًا ذاتيًا للتميز، وهو يزدهر، ويتألق في مواجهة التحديات.
8. يزيد رجل الأعمال الرائد فرص نجاحه عن طريق اختياره للأفكار الجديدة، ودخول الأسواق الفريدة، والبحث عن شركاء أو تحالفات تحول التزاماته الشخصية إلى التزامات مؤسسية.
9. رجل الأعمال المبادر يحدد الوقت اللازم للانتهاء من كل عمل بدقة، فإذا كان وقتًا إضافيًا، فإنه يملؤه بمهام وواجبات جديدة غير معروفة من قبل.
10. يهتم رجل الأعمال الناجح في بداية نشاطه بالسيولة والتدفقات النقدية أكثر من الأرباح، فعندما يحلل خبراء الاستثمار أداء الشركات، فإنهم يتحدثون إلى محللي الائتمان بالبنوك التي تتعامل معها الشركات؛ لأنهم أكثر من يعرف أسرار التدفقات النقدية[42].

رابعاً- أهداف العمل الحر:

إن الهدف الأساسي للعمل الحر هو تحقيق أقصى قدر من الربح النقدي، وهذا الهدف وجه له العديد من الانتقادات، ولهذا العديد من النظريات الحديثة، ظهرت للرد على هذه الانتقادات، والتي رأت أن هناك أهدافًا أخرى غير الهدف المادي وراء العمل الحر، ولكن بعد العديد من الدراسات خرجت هذه الدراسات

[42] د. أحمد رشاد موسى: اقتصاديات المشروع الصناعي، مرجع سابق، ص 122.

بالنتيجة نفسها، وهي أن: تحقيق أقصى قدر من الربح النقدي هو العامل الأساسي وراء العمل، ولكن هو ليس العامل الوحيد، وإنما هو العامل الأساسي والأول[43].

خامساً- أسباب اللجوء إلى العمل الحر:

رأت الدولة ضرورة التوسع في دائرة القطاع الخاص، والتوسع في نطاق العمل الحر، وضرورة منحه مجموعة من الضمانات والحوافز التي تشجعه على تكوين المدخرات، والدخول بها، وذلك يسبب ما يلي:

1. كثرة المصاعب التي واجهت القطاع العام والمشروعات العامة.
2. الأعباء الثقيلة التي ألقيت على عاتق الدولة، وجعلتها تعجز عن تقديم السلع والخدمات للمواطنين.
3. كثرة المبادرات الفردية في مجالات إنتاجية عديدة.
4. وجود رءوس أموال متزايدة لدى بعض الفئات راغبة في الاستثمار والإنتاج.
5. انتشار البطالة، وعدم وجود وظائف للشباب، جعلها تتجه نحو العمل الحر لكي تضمن مستقبلها[44].
6. عدم التوازن في سوق العمل بين العرض والطلب، بمعنى أن الشباب يعمل في وظائف تختلف تمامًا عن مهاراتهم وخبراتهم التي اكتسبوها من التعليم؛ مما أدى إلى رفض العديد من الشباب للعمل الحكومي، والاتجاه إلى العمل الحر بما يتفق مع مهاراته وخبراته.

---

(43) دراسة من الإنترنت: http:www.edarat.net 30/3/2014

(44) د. السيد عبد الرحمن: أسس الدراسة الاقتصادية للمشروعات، القاهرة: دار النهضة العربية، 1959م، ص 88.

(ISSN : 2536 - 9555)

7. من أسباب اللجوء إلى العمل الحر أيضًا الخصخصة، فالاتجاه إلى الخصخصة اليوم، وخروج العديد من الموظفين من العمل، وعمل المعاش المبكر، جعلهم يتجهون إلى العمل الحر لسد احتياجاتهم ومتطلباتهم اليومية.
8. ومن أهم أسباب اللجوء إلى العمل الحر أيضًا هو تحقيق ربح مادي أعلى من الذي يمكن تحقيقه داخل القطاع العام الحكومي، فمن المعروف أن العمل الحكومي أقل رزقًا.

وعلى هذا فالاتجاه إلى العمل الحر وتفضيله عن العمل الوظيفي أو الحكومي له أسباب عديدة ومتنوعة، كما تم ذكرها سابقًا.

سادساً- مميزات العمل الحر وعيوبه:

كما ذكرنا سابقًا أن العمل الحر يسمى بالمشروع الفردي، وهو أول شكل عرفته المجتمعات المختلفة في بدء تطورها، وكان هو الشكل الغالب في الأعمال الصناعية بصفة خاصة، ولكن هذا لا يدل على أنه يتفرد وجوده في الأعمال الصناعية، وإنما هو يوجد في جميع الأعمال.

ومثل أي شيء فالعمل الحر له مميزات وعيوب خاصة به، وهي كما يلي:

أ- مميزات العمل الحر:

1. وجود منظم واحد وحيد للعمل، يقوم بكل عناصر التنظيم، فهو الذي يمد المشروع برأس المال، وهو صاحب المصلحة الأولى، وهو المستفيد الوحيد عادةً من الربح، وأيضًا هو الذي يكون الخاسر الوحيد في حالة الخسارة.
2. أن المنظم للعمل الحر أو القائم به هو الذي يقوم بالوظائف الإدارية والتنفيذية، ويتحمل مسئوليتها.
3. يستطيع القائم بالعمل الحر أن يصدر القرارات السريعة بمفرده دون الرجوع إلى أحد.

4. إن القائم أو المنظم للعمل الحر يستطيع أن يختار المجال الذي يعمل به حسب مهاراته وقدراته.
5. إن المنظم للعمل الحر أو القائم به يتعامل مع عملائه تعاملاً شخصيًا مباشرًا دون وجود سياسات ولوائح قانونية.

وإلى جانب هذه المميزات هناك مميزات أخرى، ذات أهمية للعمل الحر، وهي ما يلي:

1. أن العمل الحر يعتبر العلاج الأول لمشكلة بطالة الشباب الجامعي؛ فعندما يتخرج الشاب الجامعي الحاصل على مؤهل عالٍ في مجال معين يصطدم بالواقع، ولا يجد عملاً في القطاع الحكومي، وإن وجد يكون هذا العمل لا يتوافق مع المؤهل والمهارات والخبرات التي اكتسبها من التعليم، فيقوم الشباب باللجوء إلى العمل الحر باعتباره المجال الوحيد الذي يمكن فيه للشاب استخراج قوته الكامنة.
2. أن العمل الحر يعد العلاج الأول، إن لم يكن العلاج الوحيد في علاج مشكلة المهمشين الجدد، وهم ناتج الخصخصة.

ب- عيوب العمل الحر:

1. يتوقف نجاح المشروع على القدرة التنظيمية لصاحب العمل وحده.
2. تقع المسئولية سواء في النجاح أو في الفشل على صاحب العمل، ففي حالة الفشل – لا قدر الله- يقوم وحده بدفع الديون أو السجن.
3. إن التوسع في المشروع يتطلب رأس مال، وقد لا يملك الفرد رأس المال اللازم لهذا التوسع[45].

[45] د. السيد عبد الرحمن: أسس الدراسة الاقتصادية للمشروعات، مرجع سابق، ص 90.

(ISSN : 2536 - 9555)

معوقات العمل الحر[46]:

على الرغم من نجاح العمل الحر في حل مشكلات عديدة، مثل مشكلة البطالة، ومشكلة الخصخصة، ومشكلة التكيف بين العمل والمهارات والخبرات والمؤهل ... وغير ذلك.

إلا أن هناك العديد من المعوقات والعقبات التي تقف أمام العمل الحر، وهي كما يلي:

1. الموروث الثقافي: بمعنى أن المجتمع قد يقف ضد مهنة معينة يقدم عليها شاب للعمل بها نتيجةً للموروث الثقافي الموجود في المجتمع تجاه هذه المهنة، فيتم رفض المهنة، ورفض ومقاومة كل من يعمل بها؛ مثل: الحلاق.
2. الجرأة والخوف: بمعنى أنه عندما يبدأ أي شاب في العمل الحر لا بد أن يوازن بين الجرأة وحب المخاطرة، والشجاعة، وبين الخوف من الجديد والفشل؛ حتى يستطيع النجاح.
3. التمويل: بمعنى أنه قبل البدء في العمل الحر، لا بد أن يقدر الشاب ميزانية هذا المشروع وأن يوائم بين المتاح له من تمويل، سواء مادي أو بشري، فلا بد أن يتوفر معه رأس المال الذي يحتاجه المشروع، وأيضًا يتوفر معه الموارد البشرية، التي ستعمل معه في هذا المشروع.
4. الخلفية الإدارية الضعيفة: بمعنى أن أي شاب يقدم على العمل الحر لا بد أن يكون لديه الخلفية الإدارية الكافية لإدارة هذا المشروع، فالإدارة الناجحة

(46) Moen P. & Others: Having it all: Overall work life success in tow – earner families, research in the sociology of work, 1999, pp. 109–139.

تكون هي السبب الأول في نجاح العمل، والإدارة الضعيفة تكون هي السبب الأول في فشل العمل.

5. البيروقراطية الحكومية: بمعنى أن الروتين والإجراءات الحكومية قد تكون عقبة أمام تنفيذ مشروع معين، لذلك لا بد أن يضع كل شاب متقدم للعمل الحر في حسبانه هذه الإجراءات الروتينية والتعقيدات الحكومية والتصريحات، حتى لا يصطدم بالواقع[47].

سابعاً- التنمية الاقتصادية والعمل الحر:

يُعد العمل الحر مجالاً من مجالات التنمية، وطريقًا إلى التنمية الاقتصادية؛ حيث إن الاعتماد على العمل الوظيفي أو الحكومي لا يوفر لنا الرفاهية والأمان، ولا يساعد على إحداث التنمية الاقتصادية، فمن المعروف أن العمل الوظيفي محدود الدخل، ولا ينمو بمعدلات تتوافق مع معدلات النمو الذي يحدث في احتياجات الفرد الأساسية، وعلى ذلك فإن العمل الحر يوصف على أنه "أضيق أبواب الرزق"[48].

ثامناً- التعليم والتدريب والعمل الحر:

أصبح من المتفق عليه الآن أن مخرجات النظام التعليمي في معظم البلاد العربية لم تتفق مع سوق العمل وما يطرحه من وظائف. الأمر الذي يتطلب تطويرًا للنظام التعليمي بما يتوافق مع متطلبات السوق، وقيام الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز التدريب بالعمل على إكساب هذه المهارات.

وعلى ذلك فالشباب يقومون بالتعليم والتدريب والسعي لاكتساب المهارات المطلوبة، وتحديد ما يحتاجونه من هذه المهارات، سواء كان هذا التعليم من داخل

---

(47) دراسة من الإنترنت: http://www.4lead.net 18/5/2015

(48) دراسة من الإنترنت: http:www.bibalex.org 20/7/2015

(ISSN : 2536 - 9555)

المؤسسات التعليمية أو غيرها، النظامية أو غير النظامية؛ مثل الإنترنت، والتعليم عن بعد، والتعليم المستمر مدى الحياة، بما يتوافق مع نوع ومجال العمل الذي يقدم عليه.

فالبدء في العمل الحر ليس أمرًا سهلاً، ولكي ينجح الشباب في هذا المجال، لا بد لهم من الآتي:

1. القدرة على استخدام التقنيات الحديثة، وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة.
2. الاهتمام بالمهارات التي تتعلق بقدرات الاتصال، وتتعلق أيضًا بالتفكير النقدي.
3. القدرة على تقديم الحلول المناسبة للمشكلات، والعمل كفريق وليس كفرد صاحب للعمل.
4. لا بد من أن تكون لديه مهارات التفاوض والقيادة.
5. توافر القدرات الخاصة بتوظيف المعلومات في بيئة العمل المناسبة.
6. توافر المهارات المعرفية التي تتعلق بالعلوم التطبيقية والقدرات الاستنباطية.

تاسعاً- نظرة مستقبلية حول مستقبل العمل الحر:

في ظل الركود الذي يسود العالم، لا بد من أن يقوم كل شاب بالتخطيط الجيد لمستقبله، واتخاذ قرارات سليمة، لذلك فإن أصحاب العمل الحر يتميزون بالتفاؤل الشديد، وحب المخاطرة، ولكن لا تخاطر مطلقًا بقبول أحد عروض العمل إلا بعد التخطيط الجيد لها، ومعرفة عيوبها ومميزاتها، فلا بد من حماية أموالك الشخصية، فعلى سبيل المثال.

إذا كنت تعمل بالتجارة، عليك أن تستفيد من حالة الركود الاقتصادي إلى أقصى الحدود، ولذلك تقوم بالتخلص من البضائع المخزونة لديك، بخفض أسعارها، ولا تشتري أي جديد في الحال.

ولا بد أن تجهز نفسك لتقبل الخسارة، فلا تكن كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال، بل عليك مواجهة الأزمات، والتخطيط لها، ووضعها في الحسبان؛ حتى لا تتفاجأ بها، وقم دائمًا بالتفاوض مع عملائك[49].

عاشرًا: الطبيعة القانونية للعمل الفردي:

للعمل الحر طبيعة قانونية تتميز عن غيره من أنواع المشروعات؛ حيث إن مسئولية المشروع تقع على عاتق الشخص القائم به وحده، فهو الذي يتحمل مخاطر المشروع، وخسارته، ومن ثم فمن حق الدائنين له أن يستوفوا ديونهم من هذا المنظم، كما أنه يتحمل النجاح لوحده أيضًا[50].

الشباب وثقافة العمل الحر:

هذا المحور يهدف إلى فكر الشباب عن مفهوم العمل الحر، وأخلاقياته، والمبادرة للعمل فيه؛ مما يعكسه عند الشباب من قيم الاعتزاز بالذات، والاعتماد على النفس والاستقلال. وعلى الرغم من أن فكرة التوظيف ما زالت هي السائدة بين الشباب، إلا أن وجود البطالة، وصعوبة وجود وظيفة هناك، جعلت الشباب يتجهون للعمل الحر.

المحور الثالث

الدراسة الميدانية

ويتناول هذا المحور جزءين رئيسين، هما:

الجزء الأول: الدراسة الاستطلاعية.

الجزء الثاني: الدراسة الأساسية.

---

[49] د. فيكي تشسورت، كيفية التغلب على الركود الاقتصادي، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 1.

[50] د. السيد عبد الرحمن: أسس الدراسة الاقتصادية للمشروعات، مرجع سابق، ص 95.

(ISSN : 2536 - 9555)

أولاً- الدراسة الاستطلاعية:

تهدف الدراسة الاستطلاعية إلى:

1. استكشاف ميدان البحث.
2. وضع أو اختبار الأدوات المناسبة.
3. التعرف على أسلوب سحب العينة.
4. تحديد الموعد الأمثل لتطبيق الدراسة الأساسية.

- عينة الدراسة الاستطلاعية:

بلغ عدد أفراد العينة الاستطلاعية (60) فردًا من مجتمع البحث، وقد تم سحب العينة بالطريقة العشوائية، وكان القصد من اختيار هذه العينة تجربة أدوات الدراسة، والتأكد من صدقها وثباتها.

- أدوات الدراسة:

استخدم الباحث لجمع بياناته مقياسًا واحدًا، وهو "اتجاهات الشباب نحو العمل الحر" من إعداد الباحث، واستخدام المقابلة واستمارة الاستبيان لجمع المعلومات والبيانات اللازمة.

- خطوات وضع المقياس:

اتبع الباحث الخطوات الآتية في وضع المقياس:

1. تحديد الهدف من المقياس: وقد تحدد الهدف من المقياس في قياس اتجاهات الشباب نحو العمل الحر.
2. وضع عبارات المقياس وأبعاده: وتم ذلك من خلال ما اطلع عليه الباحث من دراسة نظرية وتجارب ودراسات سابقة، وقد تم تحديد الأبعاد كما يلي:

أ- البعد الاجتماعي.

ب- البعد الاقتصادي.

ج- البعد النفسي.

د- البعد الإعلامي.

3. قام الباحث باقتراح عدد من العبارات لتغطية هذه الأبعاد، بلغ عددها (790) عبارة ممثلة للمقياس في صورته الأولية، وتوزعت أبعاد المقياس كما يلي:
   - البعد الاجتماعي: ويشتمل على 24 عبارة.
   - البعد الاقتصادي: ويشتمل على 21 عبارة.
   - البعد النفسي: ويشتمل على 18 عبارة.
   - البعد الإعلامي: ويشتمل على 16 عبارة.
4. وتم مناقشة العبارات المتقدمة في الصورة الأولية للمقياس مع عدد (9 محكمين) من الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة، ومن خلال الحذف والتعديل في تلك العبارات، تم تصميم المقياس؛ حيث وصل عدد العبارات إلى (44) عبارة تم توزيعها بالتساوي على الأبعاد لسهولة التصحيح، واستخراج النتائج.

- طريقة تصحيح المقياس:

تم التصحيح بواسطة مفتاح تصحيح مثقب، ولكل عبارة من العبارات ثلاث استجابات (حسب طريقة ليكرت Lekert)، وهي (موافق – غير متأكد – غير موافق)، ويتم تقدير الدرجات في العبارات الإيجابية (3 درجات لموافق – 2 درجة لغير متأكد – درجة واحدة لغير موافق). أما في العبارات السلبية، فتكون من (درجة واحدة لموافق – 2 درجة لغير متأكد – 3 درجات لغير موافق)، ثم تجمع درجات كل بعد على حدة، وبجمع درجات الأبعاد نحصل على مجموع المقياس.

5- تم حساب صدق المقياس بثلاثة طرق:

(ISSN : 2536 - 9555)

أ- صدق المحكمين: حيث تم عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع وعلم النفس والتخطيط الاجتماعي للحكم على صلاحية المقياس لما وضع لقياسه، وبفحص مضمون عبارات المقياس، ومن خلال آراء المحكمين تم استبعاد العبارات التي قلت نسبة الموافقة عليها عن (89٪)، وبلغ عدد العبارات المستبعدة (32) عبارة، ثم قام الباحث بحذف (3) عبارات أخرى لضبط عدد العبارات في كل بعد (11) عبارة حتى يسهل عمل مفتاح تصحيح مثقب، وبذلك أصبح عدد العبارات في المقياس (44) عبارة صادقة، وموزعة على الأبعاد كما في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

ويوضح توزيع عبارات المقياس على الأبعاد

م	الأبعاد	العبارات										
1	الاجتماعي	1	5*	9	13	17	21	25	29	33	37	41
2	الاقتصادي	2	6	10	14*	18	22*	26*	30	34	38	42
3	النفسي	3	7	11*	15	19	23*	27*	31	35*	39*	43
4	الإعلامي	4	8	12	16*	20	24	28*	32	36	40	44

ويتضمن المقياس بعض الإجابات الإيجابية والسلبية (العبارات السلبية).

2- صدق المقارنة الطرفية: حيث طبق المقياس على العينة الاستطلاعية (120) فردًا،ثم حسبت قيم (ت) للفروق بين المتغيرات، وجاءت قيم (ت) كما في جدول رقم (4)، وبذلك تأكد صدق المقياس.

جدول رقم (4)

ويوضح قيم "ت" لصدق المقارنة الطرفية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	مربع الانحرافات المعيارية	قيم (ت)
1	الاجتماعي	21.2000	1.0823	13.121 - **
		28.000	2.7775	
2	الاقتصادي	26.8667	2.09995	39.995 - **
		36.2667	2.374	
3	النفسي	25.4000	1.839	20.917 - **
		33.7333	2.0862	
4	الإعلامي	28.000	2.7775	61.282 - **
		98.000	71.1314	

** دالة عند (0.01).

وبذلك يثبت صدق الأبعاد بدرجة عالية.

6- ثبات المقياس:

تم حساب ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية؛ حيث طبق المقياس على العينة الاستطلاعية، وقسم المقياس إلى جزئين متعادلين، وتم حساب معاملات الارتباط بين جزئي المقياس، وجاءت معاملات الثبات كما في جدول رقم (5)

جدول رقم (5)

يوضح معاملات الثبات لأبعاد المقياس مجموعة

الأبعـــاد	قيم (ت)
الاجتماعي	0.965**
الاقتصادي	0.864**
النفسي	0.643 - **
الإعلامي	0.786**
المجموع	0.845

** دالة عند (0.01).

(ISSN : 2536 - 9555)

وتؤكد هذه المعاملات أن المقياس يتمتع بدرجة ثبات عالية.

ثانياً- الدراسة الأساسية:

1. عينة الدراسة: حيث سحبت عينة الدراسة بالطرق العشوائية الطبقية من مجتمع مدينة قنا، وتشمل أفراد العينة (30) ذكرًا، و(30) أنثى من الذين أقاموا مشاريع صغيرة، و(30) ذكرًا و(30) أنثى من العاطلين.
2. الأدوات: استخدم الباحث في جمع بياناته مقياس اتجاه الشباب نحو العمل الحر (من إعداد الباحث)، وقد سبق الحديث عنه في الدراسة الاستطلاعية، وأداة المقابلة، واستمارة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات اللازمة.
3. التطبيق: تم تطبيق أداة الدراسة على العينة المذكورة سابقًا بطريقة التطبيق الفردي، وذلك خلال شهري مارس وأبريل 2016م.
4. منهج الدراسة: استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة؛ حيث إنه أفضل المناهج لتحقيق الهدف من هذه الدراسة في استقراء الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والإعلامية نحو موضوع الدراسة.
5. المعاملات الإحصائية: استخدم الباحث العمليات الإحصائية الآتية لمعالجة النتائج.

أ- حساب المتوسطات الحسابية.

ب- حساب الانحرافات المعيارية.

ج- حساب قيم (ت) بواسطة T-Test

د- حساب قيم (F) للفروق بين المجموعات بواسطة ANOVA One Way.

المحور الرابع

استنتاجات الدراسة

نتائج الدراسة في ضوء الفروض

أ- نتائج الفرض الأول:

ينص على أن: "هناك فروقًا دالة إحصائية في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات السن".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، قام الباحث بحساب:

أ- المتوسطات الحسابية. ب- الانحرافات المعيارية.

ج- قيم (F) للدلالة على الفروق بين مجموعات السن بواسطة ANOVA One Way.

وجاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

يوضح قيم (F) للفروق في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا للسن.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربع	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F
الاجتماعي	بين المجموعات	31.987	2	15.989	1.191
	داخل المجموعات	157.147	117	13.42	
	المجموع	1602.125	119		
الاقتصادي	بين المجموعات	56.866059	2	28.433	2.497
	داخل المجموعات	1332.059	117	11.385	
	المجموع	1388.925	119		
ف	بين المجموعات	33.684	2	16.842	1.862

(ISSN : 2536 - 9555)

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربع	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F
	داخل المجموعات	1058.182	117	9.044	
	المجموع	1091.867	119		
الإعلامي	بين المجموعات	221.759	2	110.880	4.101
	داخل المجموعات	3163.541	117	27.039	
	المجموع	3385.300	119		
مجموع الأبعاد	بين المجموعات	906.488	2	453.244	4.074
	داخل المجموعات	13015.878	117	111.247	
	المجموع	13922.367	119		

ويتضح من الجدول السابق أنه لا توجد قيم دالة إحصائية (F) بالنسبة للسن واتجاهات الأفراد نحو العمل الحر، وبذلك ثبت عدم صحة الفرض بالنسبة للسن.

ب- نتائج الفرض الثاني:

وينص على أن: "هناك فروقًا دالة إحصائية في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات الجنس".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، قام الباحث بحساب:

المتوسطات الحسابية.

الانحرافات المعيارية.

قيم (ت) للدلالة بين الفروق بواسطة T- test.

وجاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

يوضح قيم (ت) للفروق في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات الجنس

م	الأبعـاد	فئات الجنس	المتوسط الحسابي	مربع الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)
1	الاجتماعي	ذكور	23.6167	3.7556	- 0.028
		إناث	23.6333	3.6124	
2	الاقتصادي	ذكور	23.1167	3.5658	- 2.274**
		إناث	23.1167	3.1535	
3	النفسي	ذكور	24.4333	2.8310	- 1.868**
		إناث	23.0500	3.1649	
4	الإعلامي	ذكور	24.0167	5.2728	- 3.326**
		إناث	22.8333	4.9897	
5	المجموع	ذكور	25.8667	11.4656	- 2.929**
		إناث	97.9500	9.4894	

** دالة عند (0.01).

ويتضح من هذا الجدول أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في البعد الاقتصادي والنفسي والإعلامي، ومجموع الأبعاد عند (0.01) لصالح الذكور، ولم تجئ فروق ذات دلالة بين الجنسين عند البعد الاجتماعي، وبذلك لم يثبت صحة هذا الفرض جزئيًا بالنسبة للجنس.

ج- نتائج الفرض الثالث:

وينص على أن: "هناك فروقًا دالة إحصائية في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات الديانة".

(ISSN : 2536 - 9555)

وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب:

أ- المتوسطات الحسابية.

ب- الانحرافات المعيارية.

ج- قيم (ت) للفروق بواسطة T- test.

وجاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8) يوضح قيم (ت) للفروق في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات الديانة

م	الأبعاد	فئات الديانة	المتوسط الحسابي	مربع الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)
1	الاجتماعي	مسلم	24.9000	3.3871	0.984
		مسيحي	23.7667	4.2966	
2	الاقتصادي	مسلم	24.7333	3.278	0.486
		مسيحي	24.3333	3.5751	
3	النفسي	مسلم	23.8000	2.5380	0.160 -
		مسيحي	23.9333	3.1287	
4	الإعلامي	مسلم	23.4667	4.7542	*1.578 -
		مسيحي	25.7000	4.1421	
5	المجموع	مسلم	9.3157	96.9000	0.284 -
		مسيحي	10.9794	97.7333	

*دالة عند (0.05).

ويتضح من هذا الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للديانة إلا في المتغير الإعلامي؛ حيث كانت هناك فروق دالة لصالح المسلمين. وبذلك ثبت صحة الفرض جزئيًا بالنسبة للديانة.

د- نتائج الفرض الرابع:

وينص على أن "هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية نحو اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات محل الإقامة".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، قام الباحث بحساب:

أ- المتوسطات الحسابية.

ب- الانحرافات المعيارية.

ج- قيم (ت) للدلالة بين الفروق بواسطة T- test.

وجاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9)

يوضح (ت) للفروق في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لمحل الإقامة.

م	الأبعـاد	فئات محل الإقامة	المتوسط الحسابي	مربع الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)
1	الاجتماعي	حضري	23.4068	3.7052	0.529 -
		ريفي	23.7627	3.6922	
2	الاقتصادي	حضري	24.1017	3.7541	0.842
		ريفي	23.5424	3.0700	
3	النفسي	حضري	23.6271	2.8822	0.460
		ريفي	23.3559	3.2043	
4	الإعلامي	حضري	24.2712	5.3267	0.162 -
		ريفي	24.4407	5.4749	
5	المجموع	حضري	25.4068	10.6417	0.141
		ريفي	95.1017	11.2537	

(ISSN : 2536 - 9555)

ويتضح من هذا الجدول أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بالنسبة لمحل الإقامة واتجاهات الأفراد نحو العمل الحر، وبذلك ثبت عدم صحة هذا الفرض بالنسبة لمحل الإقامة.

هـ- نتائج الفرض الخامس:

ونصه: "هناك فروق دالة إحصائية في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا للمؤهل".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، قام الباحث بحساب:

المتوسطات الحسابية.

الانحرافات المعيارية.

قيم (ت) للدلالة بين الفروق بواسطة T- test.

وجاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (10)

يوضح (ت) للفروق في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لمتغير المؤهل

م	الأبعاد	فئات المؤهل	المتوسط الحسابي	مربع الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)
1	الاجتماعي	متوسط	23.4746	3.5651	0.403 -
		عالي	23.7688	3.8811	
2	الاقتصادي	متوسط	23.8644	3.3034	0.154
		عالي	23.7797	3.5722	
3	النفسي	متوسط	23.5763	3.1797	0.263
		عالي	23.4403	2.9381	
4	الإعلامي	متوسط	24.9661	5.4803	1.325

	5.2275	23.8136	عـالي		
0.618	10.8439	95.8814	متوسط	المجموع	5
	11.0037	94.7627	عـالي		

يتضـح مـن هذا الجـدول أنـه لا توجـد فـروق دالـة إحصـائيًا بالنسـبة للمؤهـل واتجاهـات الأفـراد نحـو العمـل الحـر. وبـذلك ثبـت عـدم صـحة الفـرض بالنسـبة للمؤهل.

و- نتائج الفرض السادس:

ونصـه: "هنـاك فـروق دالـة إحصـائية فـي اتجاهـات الشـباب نحـو العمـل الحـر تبعًا لفئات العمل".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، قام الباحث بحساب:

- المتوسطات الحسابية. - الانحرافات المعيارية.
- قيم (ت) للدلالة بين الفروق بواسطة T- test.

وجاءت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (11)

يوضح قيم (ت) للفروق في اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات العمل

م	الأبعـاد	فئات العمل	المتوسط الحسابي	مربع الانحرافات المعيارية	قيمة (ت)
1	الاجتماعي	عـامل	24.8667	3.5390	**4.071
		عـاطل	22.3833	3.3904	
2	الاقتصادي	عـامل	24.5833	3.0157	**2.478
		عـاطل	22.9667	3.6218	
3	النفسي	عـامل	23.7167	2.4776	0.682

(ISSN : 2536 - 9555)

		عـاطل	23.3500	3.5070	
4	الإعلامي	عـامل	24.2833	5.0827	0.134 -
		عـاطل	24.167	5.6165	
5	المجموع	عـامل	97.4500	9.6611	*2.165
		عـاطل	93.1167	11.5364	

** دالة عند (0.01).

*دالة عند (0.05)

ويتضح من هذا الجدول أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين العاملين والعاطلين في البعد الاجتماعي والاقتصادي عند (0.01)، وكذلك مجموع الأبعاد عند (0.05) بالنسبة لصالح العاملين، ولم تجئ فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين والعاطلين عند البعد النفسي والإعلامي. وبذلك لم يثبت صحة الفرض جزئيًا بالنسبة للعمل.

خاتمة الدراسة

أولاً- نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. لم تظهر فروق دالة بين اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات السن.
2. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الذكور والإناث نحو العمل الحر لصالح الذكور.
3. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات المسلمين والمسيحيين نحو العمل الحر، وجاءت النتيجة لصالح المسلمين.
4. لم تجئ فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات محل الإقامة.

5. لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الشباب نحو العمل الحر تبعًا لفئات المؤهل.
6. أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين اتجاهات الشباب العامل والشباب العاطل، وجاءت النتيجة لصالح الشباب العامل.

ثانياً- التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1. يجب أن تهتم الدولة بتذليل كافة العقبات التي تواجه الشباب في إقامة مشروعات صغيرة؛ عن طريق التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهني لجميع أنواع التعليم بما يسهم في إكساب الشباب الخبرات والمهارات التي تساعدهم في النجاح.
2. يجب التركيز على التنمية للسمات والمهارات الواجب توافرها في الشباب؛ مثل الثقة بالنفس، والرؤية, والالتزام، وغيرها من السمات عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، ودور العبادة، والمراكز الاجتماعية المختلفة.
3. يجب تقديم النماذج الناجحة من الشباب، وتقديم أعمالهم للمجتمع مما يشجع غيرهم من الشباب في خلق مشروعات وأعمال لها مردود اجتماعي واقتصادي عليهم وعلى مجتمعهم.
4. ضرورة العمل بنظام التأمين الاجتماعي ضد البطالة مع حديثي التخرج لحين مساعدتهم في توفير فرص عمل لهم.
5. ضرورة تعديل نظام التعليم والمقررات الدراسية بما يضمن تنمية المهارات والتنشئة المهنية لمواءمة متطلبات سوق العمل.
6. محاولة تطبيق نظام قاعدة بيانات الخريجين ومحاولة ربطها مع قاعدة بيانات التشغيل والبطالة بمديرية القوى العاملة في المحافظة مع تطبيق ها النظام في مراكز وقرى المحافظة.

(ISSN : 2536 - 9555)

7. التزام جميع الوحدات الإدارية بالمحافظة بتحديد احتياجاتها الوظيفية وفقًا للأسس الموضوعية مع إعداد توقع لاحتياجاتها المستقبلية.

وهناك توصيات لزيادة الدور المستقبلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية هذه المشروعات من خلال إتباع السياسات التالية:

- ضرورة تبني إستراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة.
- تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للدخول إلى القطاع الرسمي.
- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تتضمن عدد ونوع وحجم هذه المشروعات وتوزيعها جغرافيًا وقطاعيًا) مع توحيد أسس ومعايير إعداد البيانات على المستوى القومي.
- توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع العمل على تيسير الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تحكم تسجيل وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل بعض مواد قانون المنشآت الصغيرة خاصة فيما يتعلق بنسبة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية.

- تفعيل دور البنوك كمؤسسات تمويلية تسهم في تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة مناسبة لصغار المستثمرين والصناع، مع مزيد من التوعية ببرامج البنوك في هذا الشأن.
- تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إجراء التعديلات الضريبية اللازمة بإعفاء الأرباح التي تحققها تلك المشروعات والغير ممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب لمدة خمس سنوات.
- التوسع في إقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة شركات متخصصة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الشركات القابضة يتبعها عدد من المشروعات الصغيرة جغرافيًا أو قطاعيًا.
- إنشاء مراكز لتدريب العمالة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها.
- تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

– مزيد من التفعيل لدور مكاتب التمثيل التجاري المصري بالخارج للتعرف منهم على الفرص التصديرية بدول العالم المختلفة والاستفادة منها.
– إنشاء شركات أو بيوت خبرة متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها وتوقيتها.

- العمل على زيادة عدد المعارض بالمحافظات والمدن لعرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقابل تكلفة مخفضة.
- زيادة التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية بحيث يتم تقديم الخدمات المقدمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكفاءة عالية.

(ISSN : 2536 - 9555)

المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. إبراهيم حسين: المشاريع التنموية في المؤسسات الأهلية الأولويات والتحديات، القاهرة، 2001م.
2. إبراهيم محمود عبد الراضي: حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، 2005م.
3. أحمد رشاد موسى: اقتصاديات المشروع الصناعي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999م.
4. البنك المركزي المصري: النشرة الإحصائية الشهرية، نوفمبر 2008م. متاح على الموقع:
5. http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyBulletinHistorical.aspx 4/2/2015
6. جعفر محمد عيد: دور المؤسسات الأهلية في رفع مستوى العمل التطوعي، في: http://www.ncpel.org.eg 6/5/2015
7. دراسة من الإنترنت http://www.ahl-alquran.com 13/1/2015
8. دراسة من الإنترنت: http://www.4lead.net 18/5/2015
9. دراسة من الإنترنت: http:www.bibalex.org 20/7/2015
10. دراسة من الإنترنت: http:www.edarat.net 30/3/2014
11. رضا عنان: دور الخدمة الاجتماعية في تشجيع المشروعات الإنتاجية الصغيرة في المجتمع الريفي، القاهرة، 2000م.
12. رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية، بدون دار نشر، 1997م.
13. سامية خضر صالح: البطالة بين الشباب حديثي التخرج، العوامل- الآثار- إستراتيجية المواجهة، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م.

14. سماح مصطفي عبد الغني ، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية، القاهرة، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية.
15. سمير نعيم أحمد: الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، القاهرة: المعادي، مركز المحروسة، 1999م.
16. سهير كامل أحمد: الاتجاهات والميول النفسية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م.
17. السيد عبد الرحمن: أسس الدراسة الاقتصادية للمشروعات، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م.
18. شادية علي قناوي: سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة: دار قباء، 2000م.
19. صالح حمد التويجري، تفعيل العمل التطوعي: http://www.saaid.net/anshatah.doc 23/8/2015
20. صندوق حماية البيئة، قصص النجاح: http://www.eeaa.gov.eg/epf/arabic.htm 29/1/2015
21. عبد الفتاح محمد دويدار: علم النفس الاجتماعي (أصوله ومبادئه)، دار المعارف، 1998م.
22. علي عبد الرازق جبلي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
23. فايز محمد العيسوي: بعض جوانب نمو السكان في مصر في النصف الثاني من القرن 20، المجلة الجغرافية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الحادي والعشرون، القاهرة.
24. فيكي تشسورت، كيفية التغلب على الركود الاقتصادي، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، 2002م.
25. كاظم جواد شبر: www.google.com 12/10/2015

(ISSN : 2536 - 9555)

26. ماهر أبو العاطي علي: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000م.
27. محمد ثابت هاشم: التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، مطبعة نبيل، 2005م.
28. محمد شفيق: التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، 1993م.
29. محمد علي حيدر: دور وحدة تنمية الصناعات الصغيرة في تشغيل صغار المستثمرين. www.google.com 11/4/2015
30. محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، طرابلس: معهد الإنماء، 1980م.
31. محمود محمد محمود وآخرون: خبرات وتجارب التنمية الريفية، الفيوم، الصفوة، 1999م.
32. مركز نظم المعلومات الجغرافية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
33. مصطفى حلمي: التضخم السكاني ومشكلات المجتمع، طنطا: دار مكتبة الإسراء، 2001م.
34. منى الطحاوي: اقتصاديات العمل، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995م.
35. موقع البورصة المصرية
36. http://www.egx.com.eg/arabic/homepage.aspx11/3/2014
37. ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة: عادل مختار، الكويت: مكتبة الفلاح، 1994م.
38. نبيل حشاد: قضايا اقتصادية معاصرة، النسر الذهبي للطباعة، 1996م.
39. النتائج النهائية للتعداد العام (محافظة قنا)، إصدار مايو 2008، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع 1102– 1103/ 2008/ أ.م.ت.
40. هبة فهمي دياب: كيف تبدأ مشروعك الصغير. www.berc.iraq.com/events/text.htm 11/1/2015

41. هشـــام محمـــد الروبـــي: جمعيـــة الشـــباب للســـكان والتنميـــة، www.yapad.org.eg/work/small_buisness.htm20/8/2015
42. وزارة التجـارة الخارجيـة، تيسـير الإجـراءات التنظيميـة للمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير ٢٠٠٢م.
43. يسري خضـر إسـماعيل، إعـداد وتقيـيم المشـروعات الاسـتثمارية، القـاهرة: دار النهضة العربية، 1998م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

44. Moen P. & Others: Having it all: Overall work life success in tow – earner families, research in the sociology of work, 1999.
45. Organization For Economic Cooperation and Development, 2007.
46. Voydanoff, p., The Effects of Work Demands and Resources on Work to Family Conflict and Facilitation, Journal of Marriage and The Family, 2004.
47. Yamis G., Who are The Self Employed? Federal Reserve Bank of St. Louis, 2000.

(ISSN : 2536 - 9555)

ملاحق الدراسة(*)

ملحق (1)

توزيع المصريين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية والحالة التعليمية والنوع (10 سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة
أمي	1113661	1910	1115571
يقرأ ويكتب بدون مؤهل	14362	150	14512
محو أمية	3950	68	4018
ابتدائي	8292	200	8492
إعدادي	7681	276	7957
مؤهل متوسط	59235	854	60089
مؤهل فوق متوسط	2548	63	2611
مؤهل جامعي	4160	90	4250
دبلوم عالي	14	1	15
ماجستير	3	0	3
دكتوراه	0	0	0
إجمالي	1213906	3612	1217518

(*) تم الرجوع إلى : النتائج النهائية للتعداد العام (محافظة قنا)، إصدار مايو 2008، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع 1102– 1103/ 2008/ أ.م.ت [يتصرف في الجداول].

ملحق (2)

توزيع المصريين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية والحالة التعليمية والنوع (10 سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة
أمي	204803	9744	214547
يقرأ ويكتب بدون مؤهل	39308	1003	40311
محو أمية	12357	427	12784
ابتدائي	23204	900	24104
إعدادي	23762	1332	25094
مؤهل متوسط	200740	17954	218694
مؤهل فوق متوسط	22048	6080	28128
مؤهل جامعي	53117	17663	70780
دبلوم عالي	300	97	397
ماجستير	350	64	414
دكتوراه	342	36	378
إجمالي	580331	55300	635631

(ISSN : 2536 - 9555)

ملحق (3)

توزيع المصريين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية والقطاع والنوع (15 سنة فأكثر).

أقسام النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	إجمالي
الزراعة واستغلال الغابات وقطع الأشجار وصيد السمك	217609	3531	221140
التعدين واستغلال المحاجر	1040	4	1044
الصناعات التحويلية	33522	1333	34855
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	3919	134	4053
أنشطة الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي	1559	32	1591
التشييد والبناء	106883	619	107502
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات والدراجات النارية	36644	10086	46730
التخزين	28436	191	28627
أنشطة خدمات الغذاء والإقامة	6908	107	7015
أنشطة المعلومات والاتصالات	1942	279	2221
أنشطة الوساطة العائلية والتأمين	3222	554	3776
أنشطة العقارات والتأجير	54	1	55
الإجمالي	441738	16871	458609

ملحق (4)

توزيع المصريين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل طبقًا لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسية والقطاع والنوع (15 سنة فأكثر).

قسم النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث	جملة
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	2696	240	2936
أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	52529	7069	59598
التعليم	53014	24393	77407
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعي	6202	3739	9941
الفنون والإبداع والتسلية	1980	200	2180
أنشطة الخدمات الأخرى	13102	1690	14792
خدمات الخدمة المنزلية الخاصة بالأسرة	165	227	392
أنشطة المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والسفارات والقنصليات الأجنبية	7	2	9
أنشطة غير كاملة التوصيف	1265	59	1324
غير مبين	1719	348	2067
إجمالي المحافظة	132679	37967	170646

(ISSN : 2536 - 9555)

ملحق (5)

توزيع المصريين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل طبقًا للحالة التعليمية وأقسام المهن الرئيسية والنوع (10 سنوات فأكثر)

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة
أمي	214347	9744	204603
يقرأ ويكتب بدون مؤهل	40310	1002	39308
محو أمية	12784	427	12357
ابتدائي	24104	900	23204
إعدادي	25114	1332	23782
مؤهل متوسط	218694	17954	200740
مؤهل فوق متوسط	28078	6030	22048
مؤهل جامعي	67776	12663	55113
دبلوم عالي	397	97	300
ماجستير	414	64	350
دكتوراه	392	50	342
إجمالي	632410	50263	582147

ملحق (6)

توزيع المصريين المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل طبقًا للحالة الزواجية وأقسام المهن الرئيسية والنوع (15 سنة فأكثر)

الحالة الزواجية	ذكور	إناث	جملة
لم يتزوج بعد	140494	14724	155218
عقد قران	2804	333	3137
متزوج	424962	35378	460340
مطلق	1771	1259	3030
أرمل	2215	3355	5570
جملة	573246	55049	628295
دون السن	7158	102	7260
إجمالي المحافظة	1152650	110200	1262850